



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حمّة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

أهمية الادخار العائلي في التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة تحليلية 2010-2019

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

فرع: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذة:

خلادي إيمان نور اليقين

من إعداد الطلبة:

الهامل فاطمة الزهراء

بسي عبد الله

بوغرارة كنزة

نوقشت و أجيّزت يوم: 17 جوان 2021

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
عياش عبد الله	حمّة لخضر الوادي	رئيس
خلادي إيمان نور اليقين	حمّة لخضر الوادي	مشرف و مقرر
بالي مصعب	حمّة لخضر الوادي	مناقش

السنة الجامعية: 2020-2021

الإهداء

إلى التي أغرقتني بالجمال والأفضال، وكستني من كريم السجايا والخصال
والتي غمرتني بحنائها وعطفها، وثلثتني بحبها وكرمها " أمي حفظها الله ".
إلى الذي كلما أخطأت قومني بحسن أسلوبه، وكلما زلت انتشلي بلباقة تعامله
وكلما أحسنت كان لي مشجعا، وكلما أتقنت كان لي محفزا " أبي حفظه الله ".
إلى إخوتي حفظهم الله وأدامهم لي سندا وفخرا أخي " كريم " وأخي " بوليفة "
أختي وغاليتي " أمل " وأختي " غزلان " وفقكم الله في حياتكم العلمية والعملية

إلى زهرة الطفولة التي مازالت تحيي على أدراج عمرها العشر الأولى أختي " جيهان " وإلى كل عائلتي الفاضلة.
إلى من أكن لهم أسمى معاني التقدير والاحترام صديقاتي العزيزات شامو، شيماء، طمطم، رانيا، ميساء، فوفا،
هاجر، عقيلة، جيهان، نريمان أدام الله عشتنا ومحبتنا.

إلى كل شخص ترك أثرا جميلا في حياتي

إلى كل من أحب العلم يوما وسعى لينير درب المتعلمين، إلى كل أمة اقرأ.

كنزة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي:

إلى من كلله الله بالهبة والوقار، إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حنان، إلى من كلت أنامله وتحمل عبء الحياة حتى لا نحس بالحرمان، إلى من كان لي درع أمان احتمي به من نائبات الزمن، إلى من تحمل برد الشتاء وشمس الصيف في الطرقات ليمهد لي طريق العلم، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار: والدي حماه الله ورعاه.

إلى التي رأني قلبها قبل عينها وحضنتني أحشاؤها قبل يديها وأرضعتني من ينابيع الحب والحنان، إلى من كان دعاءها سر نجاحي، إلى من حملنا لها من المودة ما يفوق قلوبنا فأبت النفس إلا أن تهديها ثمرة الجهد، إلى من في حقها نظمت الأشعار والقصائد، إلى من الجنة تحت قدميها: أُمِّي الغالية أطال الله عمرها وجزاها كل خير.

إلى رفيقائي دربي في هذه الحياة أخواني، أسماء ونريمان وفقهم الله في حياتهم العملية إلى أخواني التي لم تلدهم أُمِّي سلسيل، ياقوت، سهيل، رعاهم الله ووفقهم في دراستهم، إلى إخوتي عبد الصمد وعبد العزيز حفظهم الرحمن وأنار الله طريقهم، إلى ممن بوجودهم اكتسبت محبة وقوة لا حدود لهما عمتي الغالية صليحة، إلى ریحانة حياتي أختي الصغرى الغالية خديجة وفقها الله في شهادة التعليم المتوسط. إلى شمعة ونور البيت وجماله ابنة أخي الين حفظها المولى ورعاها.

إلى من أظهروا لي ما هو أجل من الحياة، إلى من كانوا ملاذي وملجئي، إلى القلوب الناصعة البياض التي أزهرت أيامي بمحبتهم جدائي الغاليان عبد العزيز وفاطنة بارك الله في عمرهما وأدامهما تاجا يعتني رؤوسنا وشفني الله جدي.

إلى كل من وقف معي في أصعب أيامي صديقاقي حبيبائي: خديجة، أميرة، جهينة، كريمة، إلى كل من أفتكره القلب ونسيه القلم.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا وفكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح، إلى أساتذتنا الكرام.

إلى كل من افتكرهم القلب ونسيهم القلم.

فاطمة الزهرة

شكر وعرفان

إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكد
بصدد انجاز هذا العمل المتواضع، نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل
وأناارنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى
نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "خلادي إيمان نور اليقين"
لقبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحها وتوجيهاتها التي لم تبخل علينا بها
راجية من المولى عز وجل لها الإعانة و التوفيق
إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل:
إلى كل الأساتذة الذين اشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة.
إلى كل هؤلاء جزأهم الله خيرا.
شكرا

ملخص الدراسة:

إن هذا البحث يخص الناحية العلمية فالدراسة تخص الجانب الاقتصادي، حيث يهدف البحث إلى دراسة وتحليل الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 ومدى إسهامه في إحداث التنمية الاقتصادية وإيجاد العلاقة الموجودة بينه وبين المتغيرات الاقتصادية، ولتحقيق هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لوصف كيف يتطور الادخار العائلي والمنهج التحليلي من خلال المنحنيات والتحليل الاقتصادي.

تميز الادخار العائلي بالانخفاض خلال هذه الفترة أي أنه لم يضيف شيء جوهري على متغيرات التنمية وذلك راجع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، حيث نجد في بعض الأحيان اختلال في النظرية الاقتصادية المتعلقة بالادخار العائلي ومتغيرات التنمية الاقتصادية سواء ما جاء به كينز أو الكلاسيكيون.

الكلمات المفتاحية:

الادخار، التنمية الاقتصادية، الاستثمار، الدخل، الاستهلاك، التضخم، البطالة، معدل الفائدة.

Study summary:

This research concerns the scientific aspect. The study concerns the economic aspect. The research aims to study and analyze family savings in Algeria during the period 2010-2019 and the extent of its contribution to bringing about economic development and finding the relationship between it and economic variables, and to achieve this study the descriptive approach was used to describe how it develops Family Saving and the Analytical Approach through Curves and Economic Analysis.

Family saving was characterized by a decline during this period, that is, it did not add anything substantial to the development variables, due to the economic, social and political conditions that the national economy is going through, where we sometimes find an imbalance in the economic theory related to family saving and the variables of economic development, whether it was brought by Keynes or the classics. .

key words:

Saving, economic development, investment, income, consumption, inflation, unemployment, interest rate..

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	الإهداء
III	الشكر
IV	ملخص الدراسة
V	فهرس المحتويات
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
أ - د	المقدمة العامة
الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والادخار العائلي	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: التنمية الاقتصادية وسبل تمويلها المختلفة.
07	المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو
09	المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية
12	المطلب الثالث: أهداف وعقبات التنمية الاقتصادية..
19	المطلب الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
26	المبحث الثاني: تحليل الادخار العائلي في الاقتصاد
26	المطلب الأول: ماهية الادخار العائلي
29	المطلب الثاني: الادخار وعلاقته بكل من الاستهلاك والاستثمار.
31	المطلب الثالث: دوافع الادخار العائلي وأهميته
36	المطلب الرابع: عوائق لادخار العائلي
38	المبحث الثالث: الدراسات السابقة في موضوع الادخار العائلي والتنمية الاقتصادية
38	المطلب الأول: دراسات سابقة خاصة بالادخار العائلي والتنمية الاقتصادية داخل الجزائر

41	المطلب الثاني: دراسات سابقة خاصة بالادخار العائلي والتنمية الاقتصادية خارج الجزائر
43	المطلب الثالث: ما توصلت إليه دراستنا في موضوع التنمية والادخار
44	خلاصة
الفصل الثاني دراسة تحليلية للادخار العائلي ومتغيرات التنمية الاقتصادية	
45	تمهيد
46	المبحث الأول: دراسة تطور الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019
46	المطلب الأول: تطور الادخار العائلي في الجزائر
48	المطلب الثاني: العوامل المحددة للادخار العائلي
51	المطلب الثالث: وسائل تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر
53	المطلب الرابع: دور سياسة الادخار في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر
56	المبحث الثاني: الادخار العائلي و متغيرات الاقتصادية للتنمية
56	المطلب الأول: الادخار العائلي والنمو الاقتصادي
59	المطلب الثاني: الادخار العائلي و التضخم.
61	المطلب الثالث: الادخار العائلي و البطالة..
64	المطلب الرابع: الادخار العائلي و سعر الفائدة
66	المطلب الخامس : الادخار العائلي و الاستثمار
69	خلاصة
71	الخاتمة
75	قائمة المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	إحصائيات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2019	47
02	إحصائيات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2019	56
03	إحصائيات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2019	59
04	إحصائيات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2019	61
05	إحصائيات سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2019	64
06	إحصائيات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2019	66

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	الحلقة المفرغة للفقر	15
02	منحنى الادخار العائلي في الجزائر الفترة 2010_2019	47
03	منحنى النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 2010_2019	57
04	منحنى الادخار العائلي بالنسبة للنمو الاقتصادي في الفترة 2010_2019	58
05	منحنى التضخم في الجزائر في الفترة 2010_2019	59
06	منحنى التضخم نسبة للادخار العائلي في الفترة 2010_2019	60
07	منحنى البطالة في الجزائر في الفترة 2010-2019	62
08	منحنى الادخار العائلي بالنسبة لمعدل البطالة في الفترة 2010-2019	63
09	منحنى معدل الفائدة في الجزائر في الفترة 2010-2019	64
10	منحنى الادخار العائلي بالنسبة لمعدل الفائدة في الجزائر 2010-2019	65
11	منحنى الاستثمار 2010_2019	66
12	منحنى الادخار العائلي بالنسبة لمعدل الاستثمار 2010_2019.	67

المقدمة العامة

1. تمهيد:

إن من أهم القضايا التي تركز عليها الدراسات و الأبحاث هي قضية التنمية الاقتصادية خاصة في دول العالم الثالث نتيجة لتعدد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص في المجال الاقتصادي، فعرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية وعميقة والتي شكلت فجوة كبيرة بين الدول وأدت إلى التعاون بينها من ناحية التقدم والتطور، حيث أنه من أسباب تخلف دول العالم الثالث هو نقص الاستثمارات مما جعلها عاجزة عن مواكبة التطور والنهوض باقتصادها ومن بين هذه الدول الجزائر.

عانى الاقتصاد الجزائري العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام التنمية الاقتصادية ولعل من أهم المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع معدل البطالة نتيجة عجز مواردها في مواجهة احتياجاتها الاستثمارية، لأنها تعاني من قلة في التكوين الرأسمالي وزيادة الإنفاق الاستهلاكي وكذلك من ضعف في الإدارة والمؤسسات المالية لذا لجأت إلى التمويل بالاقتراض لكن هذا الأخير لا بد أن يكون إجراء مؤقتا، وعليه أن تعتمد على مدخراتها المحلية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية، لأن المدخرات الكافية ضرورة لتلبية متطلبات الاستثمارات، لذا يعتبر إنعاش كل من معدلات الادخار والاستثمار من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين أداء النمو على المدى المتوسط في الدول النامية عموما والدول العربية على وجه الخصوص، حيث تستهدف كل محاولات وتجارب التنمية تحقيق زيادة محسوسة في كل من الادخار والاستثمار.

فيشكل الادخار مصدرا هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات، فهو بذلك يساعد الدول في مواجهة مشكلة الدين والتخفيف من حدته ، لذلك يبقى الادخار المحلي المتمثل في ادخار الحكومة وادخار العائلات مصدرا تلجأ إليه الدولة لزيادة تراكم رأس مالها كمصدر لتمويل مشاريعها التي تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للفرد والمجتمع، فالتكوين الرأسمالي يعد شرطا ضروريا وليس كافيا لنجاح عملية التنمية في كثير من الدول.

2. إشكالية البحث:

إن مما يدعم مواجهة مشكلة تمويل التنمية هو تعزيز السياسة الاقتصادية في مجال الادخار ونظرا لتعدد السكاني الهائل فإن المدخرات العائلية ستحل نسبة كبرى عن باقي المدخرات، لتؤدي دورا رئيسيا في حشد الموارد المحلية

وتوظيفها لتكوين في مجموعها قنوات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعتبر الادخار من أهم العوامل التي تغذي الاستثمار وتؤثر في معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الادخار العائلي في إحداث التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

3. التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟
- ما هي أهم عقبات التنمية الاقتصادية؟
- ما هي أهم محددات الادخار العائلي؟
- ما هي دوافع الادخار العائلي؟
- ما أثر التغيير في الادخار العائلي التنمية الاقتصادية؟

4. الفرضيات:

- التنمية هي تحقيق الرفاهية وتأمين أرقى لحياة الفرد من خلال زيادة الدخل؛
- تواجه التنمية عدة عقبات منها عدم الاستقرار السياسي والأمني وجانب التمويل، لاعتمادها على جانب المحروقات؛
- يحدد الادخار ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، الدخل والتضخم؛
- يقوم الأفراد إلى التوجه للادخار للتأمين على حياتهم أو المرض وتوظيف أموالهم للاستثمار؛
- يساهم الادخار العائلي في زيادة نسبة الاستثمار الذي من شأنه التخفيض في معدلات التضخم وتقليل نسب البطالة.

5. أهمية الموضوع:

إن التوصل إلى تحليل الادخار في الجزائر يساعدنا على معرفة المتغيرات الاقتصادية التي يؤثر بها هذا الأخير، وكذلك من خلال تحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة على ادخار العائلات، وذلك ما يساهم ويسهل لإيجاد الحلول اللازمة لتحسين مستوى الادخار، وهذا لمواكبة التطورات الاقتصادية وترقيتها لمواجهة المتطلبات.

6. أهداف الموضوع:

- تهدف دراستنا إلى محاولة البحث في معرفة العلاقة الموجودة بين الادخار العائلي وبعض المتغيرات الاقتصادية، وذلك من خلال إيجاد نمذجة تحليلية اقتصادية والتي تتماشى والاقتصاد الجزائري؛
- التعرف على بعض المفاهيم في التنمية الاقتصادية؛
- تحديد أهم العقبات التي تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية لدول النامية؛
- التعرف على بعض مصادر التمويل المتاحة؛
- التعرف على وسائل تعبئة الادخار العائلي في الجزائر.

7. مبررات اختيار الموضوع:

حدث اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نستطيع اختصارها في الآتي:

- يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر موضوعا مهما وواسعا يحتاج إلى التقدم وهذا في مختلف جوانبه مما يدفع إلى أي باحث الإسهام به خاصة في ظل الأهمية التي يكتسبها؛
- الدور الرئيسي الذي يلعبه الادخار العائلي في الحياة الاقتصادية مما يتطلب دراسة وتحديد دوره في التنمية الاقتصادية؛
- الرغبة في معالجة موضوع يشمل في آن واحد الجانب الكلي للاقتصاد والمتمثل في الادخار العائلي والجانب التنموي للاقتصاد والمتمثل في التنمية الاقتصادية، وقد تسنى لنا ذلك في هذا الموضوع الذي يضم في طياته عدة جوانب مهمة؛
- قلة الدراسات في هذا المجال فجاء البحث لسد هذا النقص، بالإضافة إلى اقتراحات سابقة في هذا المجال؛
- محاولة تقديم بعض السبل التي من شأنها أن تساعد على اتخاذ التدابير اللازمة لتعبئة المدخرات العائلية.

9. حدود الدراسة:

من الناحية العلمية فان الدراسة تخص الجانب الاقتصادي الذي يدرس أهمية الادخار العائلي في إحداث التنمية، أما فيما يخص الجانب المكاني و الزماني فتم الاقتصار على دولة الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010-2019.

10. أدوات الدراسة:

تمثلت الأدوات المستعملة في الجداول الإحصائية والمنحنيات البيانية التي توفرها الدراسات والتحليل الاقتصادي الكلي.

11. المنهج المستخدم:

للإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا المنهج الوصفي في وصف الظاهرة من خلال العرض في الجانب النظري. أما في يتعلق بجانب الدراسة التطبيقية فقد اعتمدنا المنهج التحليلي للظاهرة من خلال عرض وتحليل المعطيات الإحصائية للادخار وما مدى إسهامه في متغيرات التنمية الاقتصادية.

12. صعوبات البحث:

لعل من أبرز الصعوبات التي واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية واختلافها من مصدر إلى آخر خاصة في السنوات الأخيرة، نقص في المراجع التي تناولت موضوع الادخار العائلي، وكذلك اختلافها من مصدر لآخر، كما لا ننسى عامل ضيق الوقت.

13. خطة البحث:

قمنا بتقسيم العمل إلى فصلين: حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والادخار العائلي في المبحث الأول منه تم التطرق فيه إلى تعريف التنمية، مستلزماتها، ومصادر تمويلها المختلفة، أما المبحث الثاني فكان حول تقديم مفهوم الادخار العائلي، دوافعه وأهميته وكذا العوائق التي تواجه الادخار.

وأما الفصل الثاني فقد تمحور حول تحليل الادخار العائلي ومتغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة 2010-2019 فالمبحث الأول خصص لدراسة تطور الادخار العائلي في الجزائر وأهم محدداته ووسائل تعبئته، والمبحث الثاني فخصص لدراسة وتحليل متغيرات التنمية الاقتصادية بالنسبة إلى الادخار العائلي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية

الاقتصادية والادخار العائلي

تمهيد:

أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اقتصادية واجتماعية وسياسية تحل مكانا بارزا في الأمور العالمية منذ 1945، تعتبر التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة الهاجس الأول الذي يشغل ميدانيا بال واضعي خطط التنمية فيها وفكريا بال الباحثين في مجال اقتصاد التنمية الذي كانت أبحاثهم عن اقتراح العديد من النظريات التي تهدف لتحقيق الانطلاق المنشود، من جهة أخرى فان فشل الدول النامية في تجاوز التخلف الذي ظل يلاحق مجتمعاتها بإنجاح المناهج الوضعية المستوردة التي كانت سبب فجوة التخلف العميقة التي تشهدها الدول النامية والتخلف هو مشكلة معقدة داخل هذه الدولة ويشمل جميع الأبعاد (الثقافية _ الاجتماعية _ الاقتصادية)، فالتنمية الاقتصادية هي خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح وتهدف إلى التطور والنجاح.

إن أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الوطني، والتي ستزداد حدتها مستقبلا هي قضية التمويل لتكوين رأس المال من أجل التنمية والتي تعتمد على مصادر متعددة من مجملها الادخار، حيث يلعب هذا الأخير دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يمثل أكثر من ثلث إجمالي الدخل العام في دول الاتحاد الأوروبي التي عرفت أهمية من خلال تحديد أنواعه والمؤثرات التي تتحكم فيه، ورغم قربنا من هذه الدول جغرافيا فإننا بعيدين من حيث تعبئة عامل الادخار وإيجاد الإستراتيجية المناسبة لذلك. وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تطرقنا إلى مفهوم ومستلزمات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى أهدافها وبعض العقبات التي تواجهها وأخيرا مصادر تمويلها.

المبحث الثاني: تطرقنا إلى مفهوم الادخار العائلي وعلاقته بالاستهلاك والاستثمار، بالإضافة إلى دوافع الادخار العائلي وأهم العوامل المحددة له.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية وسبل تمويلها المختلفة.

تأتي دراسة موضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ضمن الموضوعات الأساسية للاقتصاد الكلي، ومن منطلق دورة النشاط الاقتصادي المستمر فمستوى النشاط الاقتصادي لابد أن يرتفع وينمو، وإذا كان الدخل القومي هو المؤشر لذلك فإن هذا الدخل لابد أن يشير إلى ما إذا كان ينمو اقتصادي متزايد أم لا، حيث نجد قد تزايد الاهتمام بدراسة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ونظرياتها بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية عندما اتفقت كل دول العالم التي خرجت من هذه الحرب على مبدأ واحد يتلخص في أنه لا حرب عالمية ثالثة، وبالتالي فإن البديل هو تركيز الاهتمام بشكل متزايد بكيفية متزايد بكيفية زيادة معدلات النمو الاقتصادي وكيفية إحداث المزيد من التنمية الاقتصادية.¹

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية:

تتعدد تعريفات التنمية تبعاً للتيار الفكري الذي ينتمي إليه الاقتصادي، لذلك يحاول كل اقتصادي تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية، وسنعرض فيما يلي لبعض الآراء في تعريف التنمية الاقتصادية:

يقول الدكتور "إبراهيم العسل" إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقاً من الايدولوجيا الحاكمة لفكرة واختصاصه، فيما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازدياداً في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك. يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاهة وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي والصحي والتعليمي والخدمات، ويشير أيضاً إلى أن التوجيهات الأولى لتعريف التنمية كانت تميل إلى حصرها في مفهوم النمو الاقتصادي، ثم تطورت النظرة إليها لتشمل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء - السكن - اللباس - التعليم - العمل) إلى جانب الحاجات المعنوية كتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة.²

¹ خلادي إيمان نور البقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3 2011-2012، ص 9.

² عظيم أسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988، مذكرة شهادة ماستر علوم سياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016-2017، ص 13.

يعرف تشيسلو فورتا دو التنمية بأنها: زيادة في تدفقات الدخل الحقيقية، أي الزيادة في كميات السلع والخدمات.¹

اقترح الأستاذ الدكتور عبد الرحمان يسري أحمد مفهوما جديدا للتنمية يعتقد أنه يبرز مع الناحية العقدية والاقتصادية في المنظور الإسلامي حيث يقول: " التنمية تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض والكسب الحلال الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير المادية.²

من خلال التنسيق بين هذه التعريفات يمكننا تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنى وهيكلة الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.³

ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

إن النمو هو الزيادة في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادة في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي أو الزيادة في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وبشكل طبيعي ودون فعل أو تأثيرات مسبقة. حيث اعتبرت المدرسة الكلاسيكية أن النمو الاقتصادي هو مسألة تلقائية تحدث في الاقتصاد دون حاجة لتدخل الدولة في ذلك. أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى تحسين في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات، فهي عملية تغيير هيكلي، إذ لا يتم التأثير فقط على المستوى الكمي لاقتصاد بلد ما ولكن أيضا في استمرارية الاقتصاد. وعليه فالنمو الاقتصادي جزء من التنمية الاقتصادية،⁴ إذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاءة الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج،

¹ بن عيش أسماء، خروش بشرى، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² طالم علي، فيلاي بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية-، مجلة الاقتصاد والتنمية-مخبر التنمية المحلية المستدامة- العدد 6، جامعة يحيى فارس- المدية، جوان 2016، صفحة 98.

³ بن عيش أسماء، مرجع سابق، صفحة 40.

⁴ قنادرة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة وتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2017-2018، ص 47.

فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.¹

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يلي:

أولا: الموارد الطبيعية

هي العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، تعرف الأمم المتحدة من جهتها الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئة طبيعية والتي يتمكن من أن ينتفع بها.²

اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأنها تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، في حين يرى آخرون أنها لا تلعب دورا حاسما رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك وتيسره، فهناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، فالبلدان المتقدمة يفعل حالة التطور والتقدم التكنولوجي التي حققتها تستطيع تطبيق الإحلال والمبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، حيث يحل العنصر الإنتاجي الوفير لديها محل العنصر الإنتاجي النادر. أما الأقطار النامية فهي لا تعاني من شح في الموارد الطبيعية بل تنخفض درجة الانتفاع الاقتصادي منها، وذلك مرتبط بعدم توفر المعرفة التكنولوجية ونقص رأس المال وانخفاض مستوى القدرات البشرية المتوفرة وما إلى ذلك والتي تمثل المستلزمات الأساسية للتنمية، إذا يتطلب توفر شرطين في الموارد هما:³

- أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه؛
 - أن توجد طلب على الموارد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.
- أما إذا غاب أحد الشرطين فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد.

¹ أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، الطبعة 1، القاهرة 2014، ص 39.

² سامي زعباط، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآليات علاجها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 2، جامعة جيجل - الجزائر 2018، ص 161.

³ قنادرة جبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

ثانيا: التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بوصفها أي معرفة علمية منظمة تقوم على التجزئة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات. إن التكنولوجيا ليست مثل عناصر الإنتاج (الأرض والموارد الطبيعية والعمل ورأس المال)، فهي تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة الخ.¹

ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها:

- براءة الاختراع والعلاقات التجارية؛
- المعرفة غير المسجلة أو القابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم براءات الاختراع والعلاقات التجارية؛
- المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص العاملين؛
- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة المعدات؛

إن التقدم التكنولوجي أو التغير التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغير في المنتج وقد يعني ذلك تحسنا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد. وحيث أن التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة، وهذا بدوره يتطلب توسع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات. فالتقدم التكنولوجي يلعب دورا مهما في تحقيق نمو الإنتاج، وأن دور التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو قد ظهر جليا في الدراسة التي قام بها Denison، حيث وجد أن مستلزمات الإنتاج ساهمت في نصف النمو المتحقق في الولايات المتحدة الأمريكية، أما النصف الباقي فيعود إلى تحسين تكنولوجيا الإنتاج والإدارة والتنظيم. كما أن النمو الذي تحققه بريطانيا، خلال الثورة الصناعية كان السبب الرئيسي لذلك هو التقدم التكنولوجي أما تراكم رأس المال فقد لعب دورا ثانويا، كما أن التقدم التكنولوجي يلعب دورا في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية. أن هذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو التقليل تكاليف الإنتاج. وبهذا المعنى فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى حركة إلى الخارج في منحني إمكانات الإنتاج (Production Possibility Curve).²

¹ د. سامي زعباط، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ثالثا: تراكم رأس المال

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع في معدل نمو الناتج الوطني تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القومية بين معدل تراكم رأس المال المادي، وقد أكد خبراء الأمم المتحدة بأن تراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية، إذ يشير بعض الاقتصاديين إلى أهمية التراكم الرأسمالي في تحقيق التنمية، من خلال ما يوفر من حجم مناسب من المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة وتوفيرها للمستثمرين، كما أن الحاجة لتكوين رأس المال يجري تقديرها على أساس تحديد معدل نمو السكان وكذلك معدل النمو المستهدف من الدخل الوطني، بالإضافة إلى تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاج، أي النسبة بين الاستثمار والإنتاج الإضافي الذي يتم الحصول عليه نتيجة الاستثمار،¹ يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقة الإنتاجية ومعدلات تغيرها، وعله فهو أحد مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة، وعامل حاسم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تسمى الإضافات إلى رأس المال في المجتمع بالاستثمار الوطني، وينظر إليه عادة كنسبة من قيمة الإنتاج الموجه فعلا لتكوين رأس المال في المجتمع من جهة.²

رابعا: الموارد البشرية

وتعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد، والتي تدخل كمتطلب في العملية الإنتاجية، والموارد البشرية هي تلك المجموعات من الأفراد القادرين والراغبين على أداء الأعمال، ومن الضروري أن تتوفر صفة الرغبة والقدرة لأداء الأعمال فهما صفتان متلازمتان ومكملتان لبعضهما البعض.³ حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، لذا فإن الهدف النهائي هو رفع مستوى معيشة الإنسان عن طرق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، فهو الذي يرسم وينفذ عملية التنمية، لذ ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية دون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها وبالتالي كمنتفع منها، ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية.⁴

¹ سامي زعباط، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² قنادرة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

³ سامي زعباط، مرجع سبق ذكره، ص 162.

⁴ خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

المطلب الثالث: أهداف وعقبات التنمية الاقتصادية

أولاً: أهداف التنمية الاقتصادية:

نستخلص أهداف تمثل التنمية في تحقيق لرفاه المتوازن والشامل للأفراد والمجموعات في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للثروات والأساليب المتاحة وينبثق عن الهدف العام مجموعة كبيرة من الأغراض يمكن تلخيصه أهمها في النقاط التالية:

1. زيادة الدخل القومي الحقيقي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل هي أهم هذه الأهداف على وجه الإطلاق. هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها،¹ ولا سبيل للتخلص منه وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي، الذي يساعد في التغلب تدريجياً على جميع المشاكل التي تعاني منها خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عقيمة وهيكلية في البنية الاقتصادية.²

زيادة الدخل القومي يعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع وخدمات وهذا يهدف الى تحسين مستوى المعيشة.³

2. رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها في الدول المتخلفة اقتصادياً. ⁴فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع فيكون هناك نمو كبير في الدولة.⁵

¹ أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² خلادي إيمان نور البقين، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ طالم علي، فيلاي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁴ أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص 30.

⁵ طالم علي، فلاي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 25.

ذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي فإن هذا قد يحدث. غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في المستوى المعيشة. ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلفا. فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي، تجعل من المعتذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ومن ثم انخفاض مستوى معيشة بالتالي.¹

3. رفع التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

يعتبر هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هدف اجتماعي، إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي، وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخل والثروات حيث تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، كما تحصل على نصيب عال من دخله القومي بينما لا تستهلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة جدا من ثرواته، كما لا تحصل إلا على نصيب متواضع من دخله القومي.² ولا شك أن التفاوت في توزيع الدخل والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية. كما أن التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي الضياع الاقتصادي فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وتستوجب موارد المجتمع إلى هذه الناحية.³

4. التوسع في الهيكل الإنتاجي:

من تعريفنا للتنمية الاقتصادية وجدنا أنها لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل يشترط بعض الاقتصاديون أن تقترح ذلك الزيادات بمظاهر التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية الفنية، فهناك دول كبيرة تحدث فيها زيادات هائلة في الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ولا يمكن أن نتحدث عن التنمية الاقتصادية في تلك البلد، ففي البلاد التي يغلب التي يغلب عليها الطابع الزراعي والذي يؤثر تأثيرا كبيرا على البنية الاقتصادية حيث يعتبر المصدر الرئيسي للسكان من حيث الدخل والإعانة والذي يلعب دورا هاما في مصادر الدخل القومي، مما يجعل البلاد تتعرض بسببه لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة، نتيجة لتقلب الأسعار والإنتاج فمثلا إذا جاء المحصول وارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية حدث في البلاد موجة من

¹ أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص 31-30.

² بن عيش أسماء، خروش بشرى، مرجع سبق ذكره، ص 43

³ أحمد جابر بدران، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الانتعاش والرواج الاقتصادي، والعكس صحيح إذا جاء المحصول قليل نتيجة لقلة المياه أو تدهور سعره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة في البلاد هذا المنطق يجب أن تركز الدولة على جميع القطاعات حيث تحقق تطور اقتصادي شامل ويكون هناك تعديل في الهيكل الاقتصادي.¹

5. تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي:

وتعتبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا ما استهدفته دول العالم النامي ومنه الدول العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال.²

ثانيا: عقبات التنمية الاقتصادية:

من السهل القول بأن الفقر والتخلف يرجعان إلى الندرة في العوامل الإنتاج في البلدان النامية وكذلك في سوء استغلالها، ومن الصعوبة بمكان تفسير عدم المساواة الدولية في مستويات التنمية من خلال التفاوت في هبات الموارد الاقتصادية، إن فجوة التنمية الحالية قد برزت من خلال التنمية الصناعية في بعض المناطق من العالم والتي ولدت لها ما يعتبر بمثابة هباتها من الموارد الخاصة بها، كما أن إحدى الخصائص الرئيسية للنمو الاقتصادي الحديث هي انه لم يبدأ في جميع المناطق في وقت واحد، بل انتشر ببطء عبر أوروبا و أمريكا الشمالية، ولم ينتشر إلى المناطق التي تقع خارج مناطق الثقافة الأوروبية إلا في الخمسينيات و الستينيات (عند اليابان). كما وتجدد الإشارة إلى أن خصائص البلدان المختلفة اقتصاديا هي بمثابة عقبات في طريق التنمية، وسوف نقسم هذه العقبات إلى مجموعات رئيسية تمثل العقبات الاقتصادية والعقبات الاجتماعية وعقبات الحكومة وعقبات دولية.³

1. العقبات الاقتصادية:

● **الحلقة مفرغة الفقر:** يجمل البعض من الكتاب حالة التخلف وتسببها في وجود حلقات مفرغة كبيرة في الاقتصاد المتخلف، و مضمون الحلقة المفرغة يشير إلى أن الدول المتخلفة لا تواجه عقبات منفصلة بل أنها تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، إذا أن أي عقبة من العقبات تؤثر و تتأثر بالعقبات الأخرى أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى، مما يزيد من حدة هذه المشكلة في الدول هو النمو السكاني المرتفع فيها الأمر الذي من شأنه الإبقاء على حالة

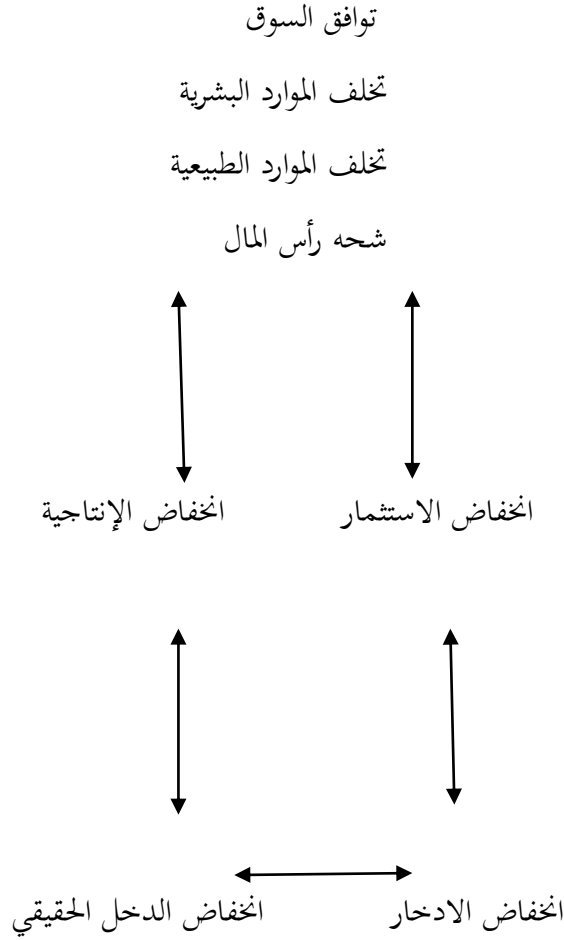
¹ طالم علي، فيلاي بومدين، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² خلادي إيمان ور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص 22.

³ نفس المرجع السابق، ص 25-26.

الانخفاض في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجالات المختلفة، ولذلك فان البعض من الكتاب يرى بأن المتخلفة حلقة مفرغة رئيسية وهي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر، والتي يمكن تصويرها كما يلي:¹

الشكل 01: الحلقة المفرغة الرئيسية (الحلقة المفرغة للفقر)



المصدر: خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص 24.

حيث أن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمناً انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلباً على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي، وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصى على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسبب لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية (مع أنها ليست الوحيدة المؤثرة على

¹ نفس المرجع السابق، ص 23.

الاستثمار، بل وحتى تدني الكفاءة الاستغلالية للطاقة الإنتاجية المتاحة التي تعاني منها تلك البلدان، وغياب الفرص الاستثمارية والمجدية، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن ثم في النمو.¹

• **ضيق حجم السوق:** إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفرة الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية، وإذا كان على المنشأ الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافياً ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج، وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية، وينتقد البعض صحة هذه الفكرة بالقول بأن وفرة الحجم تظهر في بعض الصناعات وليس كلها، ثم أنه رغم تدني مستوى دخل الفرد في البلدان النامية لكن هناك أعداد كبيرة من السكان، في بعض البلدان، مما يجعل حجم الدخل الكلي وبالتالي حجم الطلب كبير. إضافة إلى ذلك فإنه يسبب تخلف وسائل النقل والأنظمة التجارية في البلدان النامية فإن هذه البلدان ليس لديها سوق واحد متكامل بل مجموعة من الأسواق المجزئة. وعليه من الممكن القول بأن محدودية السوق تمثل مشكلة لبعض الصناعات في بعض البلدان وفي بعض الحالات النادرة يمثل السوق سبباً رئيسياً لتعثر عملية التنمية.²

إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني استراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان التصنيعية كمفتاح للتقدم الاقتصادي والتي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فإن تلك الاستراتيجيات اقتضى إنشاء مصانع كبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل. غير أن عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة وهو ضيق حجم السوق الذي يؤدي إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج والذي تسبب فيه الحلقة المفرغة للفقرة.³

¹ كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 33-32.

² خلادي إيمان نور البقين، مرجع سبق ذكره ص 25.

³ عظيم أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 23.

2. عوائق سياسية ونظامية:

تمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة وحتى لا تتغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة، فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية والتي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة تتطلب استقرارا سياسيا في الدولة لكي يستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا فوجود التنظيم السياسي الراشد بالدولة من شأنه أن يجعل منها قوة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وبدون تكامل التنظيم السياسي بالدولة مع التنظيمات القانونية والاجتماعية والإدارية يتعذر القيام بتنمية اقتصادية فعالة ومستمرة.¹

يرى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أمثال "سمير أمين" أن على البلدان الصناعية تحمل مسؤولياتها تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها، وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها، حيث معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة،² مما جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال:

- **التبعية السياسية:** وهي تعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية، وآسيا وإفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي، حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمراتها مما يجعلها معرض للتهديد الأجنبي إذا لم تكن في مسارها.³ كسفن التشريعات المختلفة، والتي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، الأمر الذي قد تستخدمه البلدان المستعمرة كورقة ضغط على حكومات تلك البلدان (من خلال المعارضة المحلية). فمثلا تنتشر الثقافات الغربية والمؤسسات المروجة لها والمؤسسات الاقتصادية المتنوعة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية والداخلية وجعلها فقط سوقا لمنتجاتها المصنعة، وممونا لها بالمواد الأولية الخام التي تتوفر لديها، لتمنع بعد ذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات، فتعيق بذلك بناء التكنولوجيا.⁴

- **عدم الاستقرار الأمني:** إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون مناخ سياسي فعال بمنح الاستقرار الأمني الذي يعتبر شرطا لجذب المستثمرين ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في

¹ خلادي إيمان نور البقين، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² كيداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ عظيم أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁴ كيداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

البلدان النامية تحت الاضطرابات العرقية والأمنية وكذلك المنازعات الخارجية واندماجها مع القانون الدولي،¹ سواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية، أو ما يتعلق بالحكم الرشيد، مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة، تسمح بتنفيذ مخططات التنمية.²

3. عوائق اجتماعية:

يؤثر النظام الاجتماعي الغالب في مجتمع ما على النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع فالدول النامية تعترضها صعوبة التغلب على الكثير من المفاهيم والعادات والتقاليد والتي لم تعد تتلاءم ومتطلبات المجتمع الحديث والتي تؤثر تأثيرا سيئا على التنمية الاقتصادية منها:³

- كثرة إنجاب الأطفال ما لا يتناسب مع دخل الفرد بحيث لا يمكن تعليمهم أو تهيئة الظروف الصحية والسكنية؛

- الإسراف في الإنفاق على الاستهلاك وفي هذا ما يحد من ندرة الأفراد على الادخار ولا تقتصر الإسراف في الدول النامية على الأفراد وإنما يتعداه على الحكومات التي تسرف في استخدام موارد المجتمع في أشياء لا تتفق مع مقتضيات التنمية.

بالنسبة للعوامل الاجتماعية تبرز خصائص السكان الكمية والنوعية في البلدان المتخلفة، يلاحظ أن الكثير من هذه البلدان تعاني كثافة سكانية مرتفعة، أي من ارتفاع حجم السكان قياسا بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة والمستخدم في مستوى من التكنولوجيا، كذلك تعاني هذه البلدان من ارتفاع معدلات نمو السكان بشكل يفوق كثيرا معدلات النمو التي تحققت في البلدان المتقدمة خلال فترات تطورها أو التي تتحقق فيها حاليا، الأمر الذي يجعل الأثر الصافي لنمو الدخل منخفضا وكذلك ضعف ملائمة التركيب العمري للسكان فيها، حيث ترتفع نسبة صغار السن وتنخفض نسبة من هم في سن العمل الأمر الذي يجعل من مشاركة السكان في ارتفاع نسبة المستهلكين في المجتمع إلى المنتجين ، وما يفرض ذلك توجيه القسم المهم من الدخل إلى الاستهلاك على حساب انخفاض الادخار والاستثمار، إضافة إلى أعباء تكوين وإعداد النسبة المرتفعة في السكان المتمثلة بصغار السن.⁴

¹ عظيم أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

² كبداني سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص 27.

⁴ نفس المرجع السابق ، ص 28.

يتطلب النمو من تشجيع القطاع الخاص زيادة الطلب على التعليم والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنشر البطالة في صفوفهم الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم والتكوين.¹

4. العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

تحتاج عملية التنمية إلى التنسيق و تعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذان يشكلان أساس اقتصاد الدول، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوبة فيها، فضلا عن نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف في الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم. والدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة بما يتناسب مع طبيعة وظروف كل دولة، أما العقبات الخارجية التي تعيق عملية التنمية فيمكن تعريفها بأنها: العقبات المرتبطة بالظروف الدولية، وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها. ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري - أسعار السلع وتدهور شروط التجارة - بالنسبة للبلدان النامية وسيطرة الشركات الاحتكارية (متعددة الجنسيات) على الأسواق الدولية، الأمر الذي أدى إلى الاختلال موازين البلدان النامية وخاصة ميزان المدفوعات.²

المطلب الرابع: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

أولاً: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية:

السياسة الرشيدة للادخار لابد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية، ومن الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والاستثمار ذلك لأن عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار، وهذا يتطلب تقبل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج، إلا إن مستوى الاستهلاك في البلدان الأقل نمو هو أصل منخفض لذلك فإن التأكيد يكون على رفع الميل الحدي للادخار، وفي هذا الصدد يشير بعض الاقتصاديين إلى أن هناك الكثير من فائض العمل في البلدان الأقل نمو على شكل بطالة مقنعة، وأن مثل هذه

¹ عظيم أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² سامي زعباط، مرجع سبق ذكره، ص، ص 163، 164.

البطالة يعتبرها Nurkse بأنها بمثابة ادخار كامن، وأن استخدامه لا يتضمن تخفيضاً في الاستهلاك الجاري. ويرى بعض الاقتصاديين بأن مشكلة الادخار في البلدان النامية لا تتمثل في نقص حجم الفائض الاقتصادي وإنما تعود إلى تبديد هذا الفائض. وتجدر الإشارة إلى أن العبرة ليست في الادخار فحسب ولكن العبرة في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات النتيجة لغرض زيادة رأس المال الاجتماعي واستصلاح الأراضي وإنشاء الصناعات.¹

1. ادخار القطاع العائلي:

تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة منه) والاستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع،² ويتخذ هذا النوع من الادخار صوراً عديدة منها الاستثمار المباشر، والذي يشكل جانباً مهماً من الادخار في الريف وذلك عندما يقوم المزارعون بإصلاح مزارعهم واقتناء التجهيزات الزراعية وبناء المساكن ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر. ومن صور الادخار العائلي الأخرى من المدخرات التعاقدية مثل عقود التأمين على الحياة أو التأمينات الاجتماعية، وكذلك الزيادة في الأصول السائلة من خلال الأسهم والسندات، ويؤكد البعض بأن الدخول لعلية تقتزن عادة بمعدلات عالية من الادخار، لكن البعض الآخر يرد بالقول أن الفئات الغنية لا توفر بالقدر الذي يتناسب مع إمكانياتها.

ومن جملة الوسائل الفعالة لتعبئة المدخرات هي تشجيع الأفراد على الادخار وتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار المنتج، ومن بين أشهر الوسائل الاختيارية لتعبئة المدخرات هي صناديق التوفير والمحفظات التي تمنحها البنوك إلى جانب سعر الفائدة، وهناك وسائل أخرى لتشجيع الادخار مثل شهادات الاستثمار والإيداع.

2. ادخار قطاع الأعمال:

إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية يتناسب بطبيعة الحال مع حجم هذا القطاع فكلما كان القطاع ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح. وينقسم قطاع الأعمال في البلدان النامية إلى قطاع منظم وقطاع غير منظم الذي يضم المحلات التجارية الصغيرة والوحدات الخدمية الصغيرة. ومن الصعوبة بمكان تقدير

¹ خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² عظيم أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 18.

مدخرات هذا القطاع أو تقدير حاجته إلى الاستثمار، كما أن تبعية مدخراته ليس بالوسائل التقليدية.¹ حيث تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار سواء كانت قطاعا خاصا أو عاما.

• ادخار قطاع الأعمال الخاصة:

وهي عبارة عن ذلك الجزء غير الموزع من الأرباح التي تحققها مشروعات القطاع الخاص والذي يشمل المحلات والمشروعات التجارية والمصانع الصغيرة والمتوسطة وتمثل مدخرات هذا القطاع نسبة هامة من المدخرات الموجهة للاستثمارات في الاقتصاديات المقدمة.²

أي ما تقوم به المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بادخاره، وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية واليابان. ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة، وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح مستقرة ومنتظمة فانه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء، بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود.³

• ادخار قطاع الأعمال العام:

يتمثل ادخار هذا القطاع من أرباح المشروعات العامة (مؤسسات تجارية كبيرة، ومشروعات صناعية تعود ملكيتها للدولة) ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد.⁴

كان دور الدولة في التدخل في الشؤون الاقتصادية محدودا، فطوال فترة طويلة لم يتعد الدور الاقتصادي للحكومات إقامة مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية وإدارتها وتطويرها، وذلك لأهميتها القصوى للمجتمع في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، إضافة إلى قيام الحكومات في عديد من الدول الرأسمالية بإنشاء المشروعات التي لا يقوى الأفراد بإقامتها.⁵

¹ خلادي إيمان نور البقين، مرجع سبق ذكره، ص 38، 39.

² عظيم أسماء، نفس المرجع السابق، ص 18.

³ خلادي إيمان نور البقين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

⁴ عظيم أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁵ خلادي إيمان نور البقين، مرجع سبق ذكره، ص 39.

3. الادخار الحكومي:¹

يحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فلذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة). أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أن حالة جود عجز فانه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة. وتعمل الحكومات دائما دائما إلى تنمية مواردها إلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجيهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

وتتمثل أهم إيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب، وتعتبر الضرائب لونا من ألوان الادخار الإجباري وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد. وكثيرا ما تجد الدولة صعوبة للاهتمام إلى الضرائب التي تعود عليها بأكبر حصيلة ممكنة ولا تؤدي إلى إعاقة النشاط الاقتصادي أو محاولة التهرب منها.

وتنقسم الضرائب إلى قسمين رئيسيين أولهما الضرائب المباشرة والتي يتحمل بعبتها من يقوم بدفعها وثانيها الضرائب غير المباشرة والتي يستطيع من يقوم بدفعها من نقل عبئها إلى الآخرين. وتلاءم الضرائب غير مباشرة اقتصاديات الدول النامية بينما تلاءم الضرائب المباشرة اقتصاديات الدول المتقدمة.

4. التمويل المصرفي:²

تعتبر المصارف بأشكالها المختلفة من أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية، وتمثل احتياجات قطاع الأعمال سواء أكان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى، في تمويل كل من رأس المال العامل، أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل، ففيما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة فعادة تقوم بها البنوك المتخصصة (العقارية والزراعية والصناعية) وكذلك بنوك الاستثمار وفي بعض الحالات تقوم بها البنوك التجارية في ظل معايير معينة ووفقا للتشريعات والتنظيمات المصرفية وضوابط البنوك المركزية.

أما ما يتعلق بتمويل رأس المال العامل وذلك لمقابلة المخزون السلعي واحتياجات التشغيل النقدية - من أهمها المرتبات والأجور ومقابلة احتياجات التمويل الإضافية التي تعرضها طبيعة عملية التشغيل والتي تختلف من

¹ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي أليشي، التنمية الاقتصادية مفهومها - نظرياتها - سياساتها، الإسكندرية، 2001، ص 250-251.

² محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 181.

صناعة إلى أخرى- فتقوم بها البنوك التجارية وكذلك البنوك المتخصصة. فمثلا تحتاج الصناعات القطنية ومضارب الأرز ومطاحن الغلال ومعاصر الزيوت إلى مبالغ طائلة التكوين مخزن من مستلزمات إنتاجها الرئيسية- الغزل، الأرز، القمح، البذور الزيتية- نظرا لطبيعتها الموسمية، يتم التمويل هنا عن طريق القروض المصرفية متوسطة الأجل وقصيرة الأجل.

ثانيا: المصادر الخارجية للتنمية الاقتصادية:

إن البلدان التي لا تستطيع تدير الادخار المحلية الكافية لدفع عملية التنمية إلى الأمام تلجأ عادة إلى تدير التمويل اللازم من الخارج، يعتبر البعض أن المدخرات الأجنبية يمكن أن تساعد عملية التنمية لكنها ليست ضرورة لها وتجدر الإشارة هنا إلى اختلاف مفهوم التدفق الصافي للموارد المالية عن مفهوم الموارد الحقيقية، حيث أن مفهوم صافي الموالد المالية لا يتضمن مدفوعات الفوائد وتحويلات الأرباح وتنقسم مصادر تمويل خاصة ومصادر تمويل رسمية.¹

1. مصادر التمويل الخاصة:

وتنقسم بدورها إلى قسمين هما: الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يتمثل في المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت هذه الملكية كاملة أم باشتراك مع رأس المال الوطني وذلك ما يكفل الرقابة المباشرة للأجنبي على المشروع.²
- **القروض التجارية:** تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي تمت بشكل سريع، وهي تلك المقادير التي تقدمها منظمة أو حكومة معينة تابعة لبلد معين للبلد الآخر وضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفين.

2. مصادر التمويل الرسمية:

- **التدفقات الثنائية:** إن معظم التدفقات الرسمية يتم منحها على أساس تفضيلية، أي أنها تتضمن عنصر المنحة، ولهذا تسمى مساعدات إنمائية رسمية Official Développement Assistance، وما تعرف اختصارا بـ (AID). وتتكون التدفقات الثنائية من العناصر التالية:

المساعدات أو المنح، القروض أو الاستثمار المباشر.

¹ خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² عظيم أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 19.

• **المنح:** إن المنح لا تمثل أية التزامات على البلدان المستلمة لها، أنها تمثل انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من البلدان المانحة إلى البلدان النامية. وفي مثل هذه الحالة فإن البلد المستلم للمنحة ليس ملزماً بدفع أي شيء، لا أقساط ولا أسعار فائدة. وهي نوعان الأول يرتبط بمشروع أو برنامج حكومي، والثاني يوفر دعماً لتغطية نفقات الحكومات بشكل عام، تضاف المنح إلى الإيرادات الحكومية بصفتها عاملاً يؤدي إلى تخفيض العجز لا إلى تمويله.

• **القروض:** وهي نوعان، الأول قروض قصيرة الأجل والثاني قروض طويلة الأجل وهي تنقسم بدورها إلى قسمين الأول قروض ميسرة¹ يقصد بها تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها ميسرة وبسيطة ويغلب عليها طابع المساعدة، وتقدم توجيهات أكثر من طابع الربحية.² أما القروض غير ميسرة فالفائدة فيها تكون مرتفعة وتضاهي أسعار الفائدة السائدة في السوق العالمي، وأن فترة السداد تكون فيها قصيرة.

• **الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر:**³ ويمثل ذلك استثمار الموارد الأجنبية الخاصة في اقتصاديات البلدان النامية مع امتلاك هذه النشاطات سواء بشكل تام أو جزئي، ويكون في غالب الأحيان من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وهذا الأخير هي الشركة التي تقوم أيضاً بتكنولوجيا الإنتاج وفلسفات الإدارة وممارسات رجال الأعمال، والتي تتضمن إجراء تقييد التسويق والدعاية وظاهرة تسعير التحويلات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية.

• **تدفقات المساعدات المتعددة الأطراف:**⁴ تمثل المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات متعددة الأطراف في البنك الدولي للأعمار والتنمية ووكالة التنمية الدولية وكذا وكالة التمويل والأمم المتحدة والبنوك التنموية الإقليمية مقل بنك التنمية الآسيوي (ADB) والصندوق الإفريقي للتنمية (ADB) الخ. وتجدر الإشارة إلى أن تدفق الموارد من الوكالة متعددة الأطراف إلى البلدان النامية لا تعتمد فقط على المساهمات البلدان المتقدمة، بل تعتمد أيضاً على الفوائد التي تحصل عليها من أسواق رأس المال وكذلك من سداد القروض السابقة.

¹ خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص 443.

² عظيم أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 9.

³ خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص 45.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 45.

المبحث الثاني: تحليل الادخار العائلي في الاقتصاد

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الفرد والمجتمعات، وقد أصبحت المدخرات إحدى المصادر الأساسية لتمويل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، حيث يكمن الادخار في اقتطاع يستهدف تكوين احتياطي يمكنه أن يفيد للاستثمار أو لاستهلاك آجل. فقضية الادخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية فهو ضروري لتوفير رؤوس الأموال الضرورية لتنفيذ أي برنامج استثماري لإحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي. لذلك سنتناول في هذا المبحث ماهية الادخار العائلي وعلاقته بكل من الاستهلاك والاستثمار، وأيضا دوافع الادخار العائلي وأهميته، العوامل المحددة للادخار العائلي، عوائقه وأخيرا سبل تعبئته.

المطلب الأول: ماهية الادخار العائلي

عرف الادخار قديما بأنه عبارة عن الاحتفاظ بقسط من الدخل الذي يكون بحوزة الإنسان احتياطا للظروف المستقبلية، وحتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الاستقرار في يومه وغده، الادخار هو الجزء من الدخل الغير مخصص للاستهلاك والذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية، والحسابات لأجل).¹

يعرف الادخار العائلي على أنه: هو المدخرات التي يقوم بها القطاع العائلي والأسر والمؤسسات والهيئات التي تهدف إلى الربح وتخدم العائلات كالجمعيات والنوادي والمستشفيات وكذلك الهيئات والسفارات الأجنبية، كما يتضمن أيضا المشروعات التي لا تتخذ شكل شركات أموال مثل المشروعات الفردية وشركات التضامن.

وينقسم ادخار القطاع العائلي إلى قسمين: الادخار الإجباري والادخار الاختياري

أولا: الادخار الإجباري:

وهو الادخار الذي لا يمارس فيه المدخر حرية الإرادة و القرار فهو يمارس كعملية مفروضة عليه ضمن الإطار المؤسسي الذي يعيش فيها الفرد. وتتمثل هذه المدخرات في المساهمات الصافية للأفراد لدى الهيئات العامة

¹ عمران سليمان، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، 2015-2016، ص 10.

للتأمين والمعاشات والضمان الاجتماعي، إذ يؤخذ جبرا من مدخرات الأفراد فيشكل اقتطاعات لمبالغ تخصم في غالب الأحيان شهريا من مداخيل الأفراد، ويحدد نسبتها القانون الساري في البلد.

ثانيا: الادخار الاختياري للقطاع العائلي:

يتمثل هذا النوع من الادخار فيما يزيد عن الادخار الإجباري لدى الأفراد. وهو ادخار يخضع للقرارات الدورية و الاستثنائية للمدخرات، من حيث نسبة الادخار، والوعاء وغير ذلك ويقسم إلى نوعين أساسين هما: الادخار المعبى بواسطة المنشآت المالية الوسطية، و الاكتناز.

يتمثل الأول في المدخرات الاختيارية التي يقوم بها القطاع العائلي، في التغير في أرصدة الودائع الادخارية بالبنوك وبصناديق توفير البريد وشركات التأمين على الحياة وفي حصة بيع شهادات الاستثمار التي يكتنيها هذا القطاع، فضلا الأصول المالية الأخرى كالأسهم والسندات الحكومية وغير الحكومية.

الاكتناز: يعرف لاكتناز بأنه ذلك الجزء من الادخار الذي لا يوجه للاستثمار، يتمثل في سحب جزء من الادخار من الدوران، وبالتالي عدم إتاحة الفرصة لخلق مضاعف الاستثمار، وكلما زادت نسبة ما يكتنز في الادخار كلم اقل الاستثمار. وكذلك يقل حجم النقد المتداول، وبعبارة أخرى فسرعة التداول (على أساسا المعاملات وعلى أساس الدخل) تتناسب عكسيا مع الاكتناز.¹

يتمثل ادخار القطاع العائلي في الفرق بين دخل الأفراد وإنفاقهم على السلع الاستهلاكية والخدمات وكذلك المدفوعات الضريبية الشخصية وبفرض عدم وجود مكتنزات.

أي: مدخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح للإنفاق العائلي - الاستهلاك العائلي

الدخل المتاح = الدخل - الضرائب

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق العائلي وبين حجم الاستهلاك العائلي، وبالطبع فإن الدخل الكلي المتاح هو عبارة عن الفرق بين حجم الدخل الكلي والضرائب المباشرة ويعتبر الادخار الذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي ادخارا اختياريا، ذلك أنه يتم بمحض رغبتهم واختيارهم ومن تلقاء أنفسهم، ويتم ذلك بالامتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الاستهلاك دون ضغط أو إلزام في

¹ خضراوي سلاطية ساسية، محددات الادخار العائلي في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، ص، ص 22، 23.

تكوين هذه المدخرات وإن السبب الرئيسي خلف دوافع الادخار لدى الفرد، تكمن في معرفته بأنه يولد مستهلكا ويموت مستهلكا، بينما سنوات الإنتاج والحصول على مقابل تكون دائما أقل من سنوات الاستهلاك والإنفاق، وتقوم عملية الادخار على دعمتين أساسيتين هما : القدرة الادخارية والرغبة الادخارية ؛ فالقدرة الادخارية هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل، وهي تُحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته، ومن ثم فإن القدرة الادخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر، وتتغير بتغير الظروف. أما الرغبة الادخارية فهي مسألة نفسية تربوية، تقوى وتضعف تبعا للدوافع التي تدعو للادخار، ومقدار تأثر الفرد والطبقات الاجتماعية بهذه الدوافع.¹

يرى بعض رجال الاقتصاد أنه يمكن اعتبار ادخار القطاع العائلي استهلاكاً لسلع المستقبل، باعتبار إن الفرد الذي يدخر جزءاً من دخله لا يفضل أكثر من تخصيص هذا الجزء من دخله للاستهلاك المستقبلي²، ويتكون هذا القطاع من العائلات والجمعيات والتعاونيات الخيرية والتنظيمات الاجتماعية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح، ويمثل هذا القطاع الجانب الاستهلاكي من النشاط الاقتصادي³.

وتتمثل مصادر الادخار العائلي في ما يلي:

- المدخرات القاعدية: كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات، حيث تتسم هذه المصادر بطبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الاستقرار؛
- سداد الديون مقابل التزامات سابقة؛
- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في شكل الودائع في صناديق التوفير أو المصارف سواء الجارية أو الآجلة أو تستخدم في شراء الأوراق المالية من شركات الأسواق المالية المختلفة؛
- الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي، المزارع، المتاجر والمساكن والتي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار هو نفسه المستثمر.

¹ أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية

الاقتصادية، عدد 02، جوان، كلية العلوم الاقتصادية، 2015، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 45.

² بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 163.

³ العشي هارون، المشاريع الاستثمارية العمومية مصادر وأساليب تمويلها دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 90-2001، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2003، ص 23.

تختلف أهمية المصدرين (المدخرات التقاعدية والودائع والأوراق المالية) في الدول المتقدمة عن الدول المتقدمة عن الدول النامية فالدول المتقدمة حققت شوطا من التقدم حيث تنتشر البنوك والمؤسسات المالية والتي يقبل الأفراد على التعامل معها، والتعرف والتآلف مع الأوعية الادخارية المختلفة وفي هذه الحالة تصبح المدخرات في متناول المستثمرين وأرباب الأعمال، حيث تزداد الأرباح المتوقعة عادة عن أسعار الفائدة السائدة.¹

المطلب الثاني: الادخار وعلاقته بكل من الاستهلاك والاستثمار

مما لا شك فيه أن الادخار يتأثر بعمليات الاستهلاك وتربطه به علاقات اقتصادية بالاستثمار، ونجد أن من الأهمية ان نعرض علاقة الادخار بكل منهما على النحو التالي:

أولا: الادخار والاستهلاك

1. مفهوم الاستهلاك:

يعرف الاستهلاك بأنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل لإنفاقه على شراء السلع والخدمات بقصد إشباع رغبات الفرد وحاجاته المتعددة.²

2. العلاقة بين الادخار والاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك مفهوما منافسا للادخار، الذي يعد نوعا من التنازل المؤقت عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح فترات مستقبلية أكثر إلحاحا. حيث يمكن القول إن هناك علاقة طردية بين الدخل والاستهلاك، فإذا زاد الدخل زاد الاستهلاك، وعندما يصل الدخل إلى حد معين فإن الاستهلاك يقل والادخار يزيد، فالادخار والاستهلاك صورتان متنافستان لتصرف الأفراد في دخولهم.³

إن كينز يمثل الفكر الاقتصادي المعاصر، و قد سلم الاقتصاديون المعاصرون " أن الدخل هو العامل الأساسي الذي يحدد مقدار الاستهلاك والادخار، كما ذكر كينز أن " الادخار عبارة عن فضلة متبقية من الدخل

¹ كبير مولود، الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1970-2004، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 9.

² أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 16.

³ أحمد بن عبد الكريم المحميد، د. محمد بن عبد الله الجراح، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات 102 قصد، الطبعة الثانية، 2010، ص 30.

بعد الإنفاق على الاستهلاك"، ومنافيا لما قاله الكلاسيك، فقد اعتبر أن الدخل هو المتغير الأساسي وأن المدخرين ينظمون استهلاكهم حسب الدخل المتحصل عليه، أي أن الفرد يستهلك حسب دخله وما تبقى من هذا الأخير يدخره. حيث يصبح للدخل تأثير في حجم الادخار والاستهلاك، فإذا ازداد دخل الفرد فلا بد أن يزداد ادخاره الشخصي إذا لم يزد استهلاكه، وكذلك إذا انخفض دخل الفرد فينخفض ادخاره إذا لم يقلل من استهلاكه. كما اعتبر كينز أن حجم الدخل ليس ثابتا، بل إنه يتغير بتغير حجم الطلب الفعلي أي الاستثمارات.¹

ثانيا: الادخار والاستثمار:

1. مفهوم الاستثمار:

هو عبارة توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد) أكبر في المستقبل.² كما يعرف أيضا على أنه تلك العملية الإنتاجية التي تمكن المؤسسة من الحصول على حاجاتها من السلع والمواد الأولية والخدمات الإنتاجية التي تكون ضرورية سواء من أجل نشاطها المعتاد أو القيام بعملية التوسع، وهذا بحسب المعنى الواسع للاستثمار.³

2. العلاقة بين الادخار والاستثمار:⁴

يظهر جليا شكل التكامل بين الادخار والاستثمار في أن عملية تمويل الادخار تكون موجهة لتكوين الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذا الأخير المحقق (الاستثمار) يمكن أن يزيد منال دخل، ومن ثم تزيد معدلات الادخار، وكما يشير إلى ذلك هرشمان، فإن الدور الذي تؤديه القدرة على الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي يقترب كثيرا جدا من ذلك الدور الذي يؤديه الميل إلى الادخار.

¹ أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، جامعة ورقلة، ص 130.

² بن عيش أسماء خروش بشري، إشكالية تحقيق برامج الاستثمار المحلي للتنمية الاقتصادية في الجزائر بين العوائق والآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2015-2016، ص 13.

³ عروم شريف، محددات الادخار والاستثمار (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013)، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، 2014-2015، ص 13.

⁴ جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، (1970-2004)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 51.

وبالتالي فإن الفصل بينهما يكاد يكون مستحيلا، ولكن مع ذلك فإن استقلال كل منهما عن الآخر يمكن أن يكون في بعض النقاط التالية:

- قد يختلف كل من الادخار والاستهلاك في القائمين على كل منهما، بالإضافة إلى الاختلاف على مستوى الأهداف الرئيسية لكل منهما فنجد على سبيل المثال إن المدخر يسعى دائما إلى محاولة زيادة الذمم المالية، ولا يتوقف حجم مدخراته إلا على عوامل متعددة، من أهمها التغيرات في دخله المتاح، إما المستثمر فهو يهدف على إلى تكوين رأس مال أو إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية، ويتوقف حجم هذا الاستثمار على عوامل وظروف متعددة سبق ذكرها، بالإضافة إلى حسابات اقتصادية وتوقعات غير مؤكدة النتائج؛
- يعتبر الادخار بصفة عامة ظاهرة عالمية لأنه لا يعتبر مغامرة، أو مجازفة، إما الاستثمار فهو ظاهرة تتم على أساس توقعات لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛
- في الاقتصاد النقدي المعاصر يمكن القول أن كلا من الادخار والاستثمار يعتبر من التدفقات، فالأول هو عبارة عن الفرق بين تدفقين هما الدخل والاستهلاك والثاني هو تحويل للادخار إلى رأس مال.

المطلب الثالث: دوافع الادخار العائلي وأهميته¹

أولا: دوافع الادخار العائلي:

إن المتغيرات التي تدفع الأفراد أو الأعوان الاقتصاديين الآخرين إلى الامتناع عن استهلاك أو إنفاق كل دخلهم والموجه نحو الادخار فهي متعددة ومختلفة، حيث تتمثل في الرغبة في تحسين ظروف العيش، هذه الرغبة التي تنشأ بخروجنا إلى هذه الحياة، أي (الميلاد) ولا تبارحنا حتى نغادر هذه الحياة، كذلك الشأن بالنسبة لسعي الأفراد إلى تقوية وضعهم الاجتماعي، حيث تعتبر الحاجة إلى الأمن متغير آخر للادخار يسمح بامتلاك المال بكل وفرة مما يمكن من تحقيق التطور والرفي.

ونجد أن نظرة المفكرين حول هذه الدوافع مختلفة وهي كما يلي:

1. بالنسبة لألفريد مارشال:

فقد أشار هذا المفكر الذي يمثل المدرسة الكلاسيكية إلى مجموعة من العوامل الشخصية كالعادات والتقاليد وكذا النظرة إلى المستقبل، فهي تعتبر عوامل مهمة تحدد كيفية تراكم الثروة عند الأفراد، وهو نفس الشيء

¹ جنيدي مراد، مرجع سبق ذكره ، ص، 30، 31.

بالنسبة للتوجه الاجتماعي مادام أن هذا الادخار الذي يمثل ارتفاع النفقات لصالح التعليم، والذي تعتبر من وجهة النظر الاقتصادية كادخار إنتاجي مستثمر.

2. بالنسبة لكينز (Keynes):

هذا المفكر يركز على مجموعة من الدوافع ذات طابع الاقتصادي والاجتماعي، والتي ترغب الأفراد أو الأعوان على تقليص استهلاكهم من الدخل لفائدة الادخار، وتتمثل هذه الدوافع في النقاط التالية:

- تكوين احتياطي للحوادث والظروف غير المتوقعة مستقبلاً؛
- الحاجات المستقبلية والتي تعد أكثر أهمية من الحاضر؛
- تفضيل الاستهلاك الآجل مقارنة مع الاستهلاك الآني؛
- السعي إلى تكوين الثروة وجمعها.

3. بالنسبة لماركس:

يقوم في تحليله بالتطرق إلى طبيعة العمل التجاري أي عمليتنا (البيع و الشراء)، حيث أن هذه الطبيعة تسمح بل وتفرض وجود اكتناز والذي يتطور فيما بعد إلى ادخار، وعند ماركس هنا كأربع دوافع لظهور هذا الاكتناز وهي:

- يحافظ الأعوان الاقتصاديون على جزء من رأس مالهم في شكل غير مستغل وذلك لمواجهة عدم انتظام تراكم رأس المال؛
- مواجهة بعض التكاليف كدفع الأجور وشراء المواد الأولية؛
- اكتناز أو ادخار جزء من الفائض بهدف التوسع في الإنتاج وزيادة الاستثمار وذلك لتعويض رأس المال الثابت أو الخسائر؛
- الجدير بالذكر هنا إن ثمة تعاليم إسلامية تحث الفرد على الادخار وتضبط سلوكه الاستهلاكي وهو ما يجعل الادخار وتضبط سلوكه الاستهلاكي وهو ما يجعل الادخار ليس مجرد اختيار حسن، بل هو فضيلة إسلامية وهناك أربع أسس تضبط وظيفة الادخار خاصة في المجتمع الإسلامي وهي: تحريم الربا، تحريم التبذير ووجوب الحفاظ على المال، تحريم الاكتناز، وجوب التكافل الاجتماعي.

4. دوافع الحياة النقدية لدى الأفراد:

لقد رأينا فيما سبق كيف يتخذ الأفراد أو الأعوان قرار توزيع ادخارهم بين جزء موظف مكتنز، لكننا لم نتطرق إلى الأسباب التي تدفعهم إلى الحياة في شكلها النقدي، وفي هذا التحليل يتطرق كينز إلى مجموعة من الدوافع تحت الفرد على النقد و هذا في شكل سيولة، وأطلق عليها (تفضيل السيولة)، والت يقسمها إلى ما يلي:

دافع المعاملات -دافع الاحتياط -دافع المضاربة.

إن هذا التحليل لمختلف وجهات نظر الاقتصاديين حول دوافع الادخار أو الاكتناز توضح لنا وجود نظرة سائدة لدى أغلبية المفكرين، وهي أن الفرد يملك في ذاته غريزة ادخارية، وهي تعتمد على متغيرات نفسية عميقة، كما أنها تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع إلى آخر، وهذه المتغيرات تتفاعل فيما بينها حول النقاط التالية:

- تهدف العوامل بواسطة الادخار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في المدى الطويل وعي تتباين في ثلاث مستويات، فأولها هو ربط قرار الادخار مباشرة بهدف واحد وهو الاستثمار، وفي المتوسط يأخذ الادخار شكل التأمين ضد الأخطار، وفي مستوى أعلى يكون قرار الادخار بهدف زيادة الاستقلالية.
- ميل الاستهلاك إلى الثبات عندما يرتفع دخل الأفراد، وهنا يكون عبارة عن باقي الدخل بعد عملية الاستهلاك.

ثانيا: أهمية الادخار العائلي:¹

مع تعدد العوامل التي تدفع الفرد إلى الادخار تأتي أهمية الادخار لتزيد من الاتجاه إليه والترغيب فيه، وهنا كالعديد من المؤشرات التي تؤكد على أهمية المدخرات العائلية كمصدر تمويل هام، فهذا الشكل من المدخرات يعتبر الأكثر استقرارا لأن التقلبات التي يشهدها هذا الأخير تعتبر أقل بكثير من تلك التي يعرفها ادخار قطاع الأعمال والادخار الحكومي.

1. بالنسبة للفرد:

يمكن تحديد أهمية الادخار على نحو واقعي وعملي ملموس، إذ أنه يمكن للفرد أو الأسرة التي تمارس الادخار على نحو متواصل، منتظم الوتيرة، استخدام المدخرات أو جزء منها في:

¹ خلاصي إيمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره، ص 79.

- للنفقات الطارئة أو غير المتوقعة، وهو الأمر الذي يحتاج بطبيعة الحال، إلى نفقات استثنائية يعجز الدخل المنتظم الجاري عن تدبيرها أو تحملها، مما يستدعي بالفرد إلى الإنفاق من هذه المدخرات؛
- لتأمين المستقبل، إذ قد يعجز رب الأسرة لأي سبب من الأسباب عن مواصلة العمل بوظيفته أو مهنته المعتادة، فعندها يعتمد الفرد استخدام مدخراته بأن يستثمرها في مشروع معين، أو أن ينفق من الفوائد التي يحصل عليها جراء إيداعها في أحد المصارف؛
- لتحسين مستوى معيشة الفرد أو الأسرة في المستقبل، حيث يمكن في هذه الحالة استثمار المدخرات في مشروع معين يدر دخلا إضافيا إلى الدخل الذي يحصل عليه الفرد من وظيفته أو مهنته الاعتيادية، وهكذا يستطيع أن يرفع من مستوى معيشته ومعيشة الأسرة؛
- لإشباع بعض الحاجات التي يعتبرها الفرد ضرورية ولكن ليس بوسع دخله الحالي لإشباعها مثل شراء بيت.

2. بالنسبة للمجتمع:

ننتقل في هذا الصدد، من الحقيقة الموضوعية الراهنة، وهي تدني مستوى الدخل القومي لدى عموم البلدان النامية، وينجم عن هذا بالتالي تدني حصة الفرد من الدخل القومي، ومن هنا فإن الادخار سيشجع للمصارف التجارية استثمار هذه المدخرات، بتوفير المزيد من القروض لأصحاب المشاريع الإنتاجية والتجارية والخدمية داخل البلاد، وهذا له فوائد ومميزات كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في آن واحد، وهي بصورة رئيسية:

- الإسهام بأية نسبة من النسب في رفع معدل النمو الاقتصادي للبلاد.
- التقليل من معدلات البطالة المعروفة بارتفاع معدلاتها في المجتمعات النامية، وهذا من خلال إيجاد وظائف جديدة نتيجة لشروع مشاريع استثمارية جديدة بفضل هذه المدخرات.
- أرباح هذه المشاريع الجديدة نفسها إنما تساعد على توسيعها، باتجاه استيعاب المزيد من قوى العمل في أكثر من مجال كذلك خلق موارد نقدية جديدة للدولة، وذلك بواسطة الضرائب المفروضة على هذه المشروعات.
- تحضير الاستهلاك وهو الأمر الذي يفضي بدوره إلى توسيع نشاطات الإنتاج والخدمات، وذلك من خلال حصول العاملين الذي كانوا عاطلين سابقا، على دخول ينفقونها علما يحتاجونه من سلع

وخدمات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أصحاب المشاريع لنشاطاتهم في الإنتاج والخدمات، بحكم زيادة معدل الطلب الكلي على السلع والخدمات.

- دعم جهود الدولة في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تخفيض الأعباء عن كاهل الدولة في هذا الاتجاه، فالتطور الاقتصادي يمكن أن يتحقق إذا أصبح معدل الادخار أعلى من 20 % من الناتج المحلي، أما إذا كان أكثر من 25 % فيصنف جيد، وأكثر من 30 % يصنف جيد جدا، وزيادة معدل الادخار العائلي سيرفع من معدل الادخار.

- التقليل من اعتماد الدولة على القروض الخارجية وما يترتب عليها من آثار ضارة، منها زيادة التبعة الاقتصادية، وبالتالي تخفيف العبء الواقع على البلاد جراء تسديد الديون الخارجية وفوائدها، وهكذا ينجم بالتالي التخفيف من النتائج السياسية السلبية المترتبة على ضغط الديون الخارجية على استقلال القرار السياسي للدولة اتجاه الخارج والداخل على السواء.

- المدخرات مصدر هام للتمويل الذاتي في عمليات التوسع الاستثماري، هذه الاستثمارات تكون في صورة كيانات أو مشاريع اقتصادية فعالة تزيد من نطاق القاعدة الإنتاجية المحلية، وتحد من اثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني .

واستنادا إلى كل ما تقدم، فإنه من الضروري إلى أقصى حد، أن تتضافر الجهود باتجاه رفع مستوى الوعي الادخاري لدى المواطنين. فالادخار هو المحرك والمحدد لأي عملية تنمية في الدولة، وفي كافة مراحل التطور الاقتصادي أنه الشرط الضروري للاستثمار، وزيادة حجمه ستزيد في تحسين ظروف التنمية الاقتصادية للبلاد.

المطلب الرابع: عوائق الادخار العائلي

تواجه المدخرات العائلية عدة عوائق نذكر منها:¹

أولا: عوائق سياسية

إن عدم الاستقرار في بلد ما يشجع على تهريب رؤوس الأموال الداخلية نحو الخارج من طرف أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الخواص، وبهذه الطريقة يعملون على تمويل البنوك الأجنبية، بالإضافة إلى هذا فإن

¹ طالي خيرة، نمذجة قياسية لدالة ادخار العوائل في ظروف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع القياسي الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 19.

الأوضاع السياسية الداخلية لهذا البلد تؤدي إلى الاكتناز والامتناع عن توظيفها -أي الأموال - في مشاريع استثمارية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى نتيجة وهي عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية داخلا لوطن .

وبالتالي فيكون سلوك الأفراد نابع عن عدم ثقتهم في الأجهزة الحكومية والمؤسسات المالية بضمان أموالهم وهذا لعدم توفر الأمن المالي والاقتصادي وهذا بدوره ما يعرقل عمل الهيئات المختصة لجمع وتعبئة الادخار.

ثانيا: عوائق اقتصادية

إن تدهور الظروف الاقتصادية كالتضخم الذي يكون نتيجة انخفاض قيمة العملة وبالتالي انخفاض في القدرة الشرائية للأفراد وهذا ما يؤثر سلبا على تعبئة وجمع الادخار، وهنا يتوجه الأفراد إلى تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية تتميز بالاستقرار أو إلى سلع مادية عوض عن استثمارها أو إيداعها في الأوعية الادخارية المختصة التي لا تعود عليهم بالفائدة لأنه في حالة التضخم فإن قيمة العملة تفقد الكثير من قيمتها إذا ما قارنا سعر الفائدة بمعدل التضخم، وكل هذه الظروف تؤدي إلى انخفاض في حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى ندرة معظم السلع في السوق وهذا ما يحدث في معظم الدول النامية.

ثالثا: عوائق اجتماعية ثقافية

تعتبر من أخطر العوامل التي تعرقل النشاط الادخاري لأنها تدخل في التركيبة النفسية للأفراد والناجمة عن العادات والتقاليد الموروثة عن الأجيال، وكذا انخفاض الوعي الاجتماعي والتخلف الفكري، والتي من أهم مظاهرها النفقات المفرطة في المناسبات والأعياد مما يؤثر سلبا على ترقية الادخار وتطويره لخدمة التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الادخار العائلي

تعد الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع قليلة فقلما نجد مذكرات حول الادخار والتنمية الاقتصادية فمعظم الدراسات تناولت جانبا فقط سواء الادخار والتنمية.

المطلب الأول: دراسات سابقة داخل الجزائر

أولا: دراسة خلادي إيمان نور اليقين

حيث تطرقت إلى دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر حيث حاولت من خلال الدراسة التي قامت بها إن تبين مدى مساهمة الادخار العائلي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية معتمدة في دراستها على مجموعة من الاختبارات مثل الاختبارات المرتبطة بالجذور الأحادية، تقنية شعاع الانحدار الذاتي، التكامل المتزامن ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستها من أبرز نتائج الدراسة نذكر:

● أن كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار ومعدل الفائدة تتأثر بتغيرات التي تحدث في الادخار العائلي؛

● إن متغيرة الادخار العائلي تساهم بشكل كبير في إحداث التنمية الاقتصادية وتساهم في عملية تمويلها.

وقد تم التوصل لهدف الدراسة هو البحث عن مدى مساهمة الادخار العائلي في إحداث وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وبالفعل فإنه له الأثر البالغ في ذلك كما له آثار أخرى من شأنها أن تبعد شبح المديونية خاصة على الدول النامية.¹

ثانيا: دراسة د. بربري محمد أمين

حيث قدم دراسة أكاديمية تطرق إلى العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر حاول من خلال دراسته إن يبين أن تنمية الادخار العائلي أمر في غاية الأهمية والسبب في ذلك يعود إلى أن هذا النوع من الادخاري شكل أهم عنصر من عناصر إجمالي الادخار المحلي لذلك فإن تجسيد سياسات اقتصادية فعالة للتأثير على سلوك الادخار العائلي في الجزائر سوف يؤثر حتماً على سلوك متغيرات اقتصادية أخرى مثلاً الاستهلاك

¹ خلادي إيمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره.

والاستثمار والتضخم، ومن جهة أخرى الحكومة الجزائرية تسعى إلى تنفيذ برامج اقتصادية طموحة تحتاج إلى مصادر وموارد كبيرة، ويمكن أني كون الادخار العائلي من أهم مصادر تمويل هذه البرامج .

ومن خلال ورقته البحثية حاول الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية:

• ما هي المقاييس والعوامل التي تعتبر أكثر فعالية لزيادة الادخار العائلي؟

• ما هي العوامل التي تتحكم في مستوى الادخار العائلي في الجزائر؟

حيث قسم دراسته إلى أربعة محاور هي:

- المحور الأول: الإطار النظري للادخار العائلي.
- المحور الثاني: العوامل المحددة للادخار العائلي.
- المحور الثالث: تطور تعبئة الادخار العائلي في الجزائر.
- المحور الرابع: دراسة قياسية لمحددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011).¹

ثالثا: دراسة كلا من شيخي وسلامي

والتي تهدف إلى دراسة دالة الادخار العائلي وعلاقته بالمتغيرات المفسرة لهو هذه الدراسة تدور حول ستة افتراضات، وهي: الافتراض الكلاسيكي، افتراض الدخل المطلق، افتراض الدخل النسبي، افتراض الدخل الدائم، افتراض دورة الحياة، افتراض تايلور. ولكل من هذه الافتراضات مسلماته حيث قاما باستعراض كيفية تأثير الادخار العائلي بمتغيرات كل نموذج مفترض. ومن أبرز النتائج التي توصلوا إليها من خلال دراستهم:

- إن افتراض النموذج الكلاسيكي لا يتماشى والسلوك الادخاري للعائلات في الجزائر، ولعل من الممكن تفسير ذلك بأن العائلات الجزائرية وبحكم ديانتها الإسلامية فإنها حين تقوم بالادخار لا تعطي نفس الأهمية التي يعطيها الآخرون لمعدل الفائدة الذي تحرمه الشريعة الإسلامية.
- افتراض الدخل النسبي يعتبر كذلك من الافتراضات التي لا تتماشى مع سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية. ويمكن تفسير هذا الإخفاق في أداء هذا الافتراض، إلى أن الجزائر بشكل عام تعاني من انخفاض في مستوى المعيشة، وعليه، فإن "ظاهرة المحاكاة" لا تؤدي دورا كبيرا بين غالبية العائلات.

¹ بربري محمد أمين، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسينة بن بو علي، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 10 - جوان 2013 .

- لقد أخفق افتراض دورة الحياة في تمثيل سلوك الادخار، ويمكن لنا تفسير هذا الإخفاق إلى أن الكثير من المستهلكين في مرحلة الشيخوخة يعيشون على نفقة ذويهم حيث ارتباط الأسرة وتوصية الشريعة برعاية الوالدين والأقارب.
- بالنسبة لنموذج تايلور لم ينجح أيضا في تفسير ادخار العائلات الجزائرية.
- إن افتراض الدخل الدائم قد أعطى أفضل النتائج وإذا يمكننا اعتبار كل من الادخار السابق والدخل الحالي المتاح أهم المحددات المسؤولة عن سلوك الادخار لدى العائلات الجزائرية.¹

رابعا: دراسة عمران سليمان

حاول من خلال دراسته توضيح العلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1990-2014)، هدف إلى البحث عن العلاقة السببية بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في المدى الطويل، استخدام بعض الأدوات الإحصائية فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة باستخدام منهجية جر انجر للسببية ودراسة تطور هيكل الادخار في الجزائر ومعرفة مدى مساهمة هذه المدخرات في تمويل الاستثمار لتحديد وقياس حجم الفجوة بين الادخار والاستثمار.

تناول في دراسته مفهوم الادخار، ودالته، وأهميته، أنواع الادخار، محددات الادخار، مفهوم الاستثمار، أهميته، مبادئه، أنواع الاستثمار، محددات الاستثمار، والقرار الاستثماري، العلاقة بين الادخار والاستثمار في النظريات الاقتصادية، تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر، تحليل لمؤشرات تطور الاقتصاد الجزائري، تحليل دور سياسات الاستثمار والادخار في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر وتحليل واقع الاستثمار في الجزائر.... إلخ.

ولقد توصل إلى مجموعة من النتائج في دراسته نذكر منها:

- إن الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات.
- الادخار هو اقتطاع جزء من الدخل بعيدا عن الاستهلاك، بغية الانتفاع به مستقبلا، بشرط أن يأخذ طريقه إلى الاستثمار بشكل مباشر أو غير مباشر.
- اختلفت المدارس الاقتصادية في العلاقة بين الادخار والاستثمار.
- حقق الاقتصاد الجزائري معدلات موجبة للادخار المحلي خلال الفترة (1990-2014)

¹ أحمد سلامي، محمد شبيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، جامعة ورقلة.

- تميز الاقتصاد الجزائري بوجود تطور في حجم الاستثمار المحلي، وهذا السبب راجع الأوضاع الاقتصادية التي عرفت الجزائر، وكذلك مختلف السياسات التي اتبعتها الدولة من أجل تشجيع الاستثمار.¹

خامسا: دراسة عظيم أسماء

ناقشت موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988. توصلت دراسة الباحث أن الحقيقة التي وصل إليها الفكر التنموي هو أن التنمية تتضمن تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات ولكن الوضعية التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية هي مظاهر التخلف في شتى مجالات التنمية واستعجال مظاهر الفقر واتساع الفجوة بينها وبين الاقتصاديات المتطورة و نشاط التكتلات الاقتصادية بين الدول الكبرى.

من هذا الأساس حددت الباحثة مجموعة من النظريات المختلفة ذات النموذج الرأسمالي والاشتراكي بهدف وضع سياسات معالجة والأساليب لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة هذا مع أخذ في الاعتبار بأنه لا يمكن اليوم تطبيق تلك النظريات مباشرة على الدول النامية، إنما يتطلب الأمر استيعاب تلك النظريات وتطويرها بما يخدم صالح هذه الدول.

المطلب الثاني: دراسات سابقة خاصة بالادخار العائلي والتنمية الاقتصادية خارج الجزائر

أولا: الدكتور إبراهيم عبد اللطيف العبيدي

قام بتأليف كتابه الادخار: مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة (الودائع المصرفية، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الوقفية). من دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي _ إدارة البحوث. وقد أصل هذا الكتاب لفكرة الادخار من حيث المشروعية والثمرة، وبين فوائد هذا المبدأ السامي من خلال المفهوم الأشمل له عبر ضرورة تنمية المال المدخر بالوسائل والآليات الممكنة اليوم فيا لمؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة مثلا لودائع المصرفية والصناديق الاستثمارية وغيرها من الوسائل المعروفة حتى لا يكون المال المدخر كنزا معطلا عن الاستثمار الحقيقي النافع. وقد جاء الكتاب في فصلينهما:

الفصل الأول: الادخار في النظام الاقتصادي الإسلامي.

¹ عمران سليمان، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر (1990-2014)، مذكرة ماستر اكايمي، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، 2015-2016.

الفصل الثاني: من التطبيقات المعاصرة للادخار في الاقتصاد الإسلامي.

ولقد استخلص في الأخير إن الادخار مفيدون و نافع بكل صوره، ويعود بالفائدة على الأفراد والمجتمعات بصورة عامة، ولكن هذا النفعي بقيم حدودا إن لم يفعل عن طريق الاستثمار.¹

ثانيا: حسن عبد الرحمان العمرو، راضي محمد العضايلة، أفنان علي العاليا

هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل محددات الادخار العائلي في الأردن خلال الفترة 1980-2014 حيث تم صياغة نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية ليوضح العلاقة بين الادخار العائلي وأهم محدداته المتمثلة في (الناتج القومي الإجمالي، حوالات العاملين، عرض النقد، سعر الفائدة على الودائع، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الاستهلاك الخاص، الضرائب المباشرة). ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة، ARDL وقد أظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأن الانحرافات قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل يتم تصحيحها بمعدل 65%، كما بينت النتائج تأثير معنوي وسالب لكل من معدل التضخم والضرائب المباشرة على الادخار العائلي، في حين كان هنالك تأثير موجب ومعنوي لسعر الفائدة على الودائع والاستهلاك الخاص. بالمقابل لم يكن هناك أي تأثير معنوي لعرض النقد و حوالات العاملين.

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود تأثير معنوي وسلي للتضخم على الادخار العائلي، فالتضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود بالمستقبل مما يدفع باتجاه تقليل الادخار وزيادة الاستهلاك.
- وجود تأثير معنوي وموجب لسعر الفائدة على الودائع على الادخار العائلي، وتتفق هذه النتيجة مع فرضية الكلاسيك والتي ترى أن سعر الفائدة هو العائد على الادخار، وبالتالي كلما زاد سعر الفائدة زاد الحافز نحو الادخار.²

¹ الدكتور إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار: مشروعيته و ثمراته، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدي، إدارة البحوث، الطبعة الأولى، 2011.

² حسن عبد الرحمان العمرو، راضي محمد العضايلة، أفنان علي العاليا، محددات الادخار العائلي في الأردن، المجلة الأردنية الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2018

المطلب الثالث: ما توصلنا إليه من خلال دراستنا لموضوع الادخار والتنمية الاقتصادية

قمنا بمحاولة تحليل تطور الادخار العائلي في الجزائر في الفترة 2010-2019 ، فقد كانت عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لأهمية الادخار العائلي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تميز الادخار في هذه الفترة بالانخفاض وهذا راجع إلى عدة أسباب منها: طبيعة المجتمعات الجزائرية في عدم تشجيع الادخار ولا يفقهون الادخار بالمعنى الاقتصادي بل يلجئون إلى الاكتناز أكثر شيء هذا لا يضيف شيء على التنمية الاقتصادية بل يعيق تحقيقها لأن لتحقيقها يتطلب توجيه المدخرات نحو الاستثمار الذي بدوره يزيد في نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية و يخلق قوى عاملة مما يساهم في تقليل أو خفض في معدلات البطالة، بالإضافة إلى الجانب الديني الذي يحرم الادخار بفائدة المسمى بالربا، ومن هنا يمكن استخلاص أن الادخار في الجزائر في الفترة المذكورة سابقة لم يضيف شيء جوهري للتنمية الاقتصادية في الجزائر، هذا راجع إلى الركود الاقتصادي في قطاع المحروقات، والوضع السياسي المتمثل في التغيرات في الرئاسة و الحراك و توتر الجمهور.

خلاصة:

يمكن القول أن الاهتمام لم ينصب فقط على تحقيق عمليات إنماء سريع متجدد، بل أن مسألة الاستمرار في التوسع والنمو قد أخذت نصيبها من اهتمام الاقتصاديين والسياسيين، فالتنمية الاقتصادية تتطلب تغيرات جوهرية حتى يكون النظام قادراً على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، ولإحداث عملية التنمية كان لابد من توفير رأسمال لتمويل المشاريع التنموية، فزيادة رأس المال شرط ضروري للتطور الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وتتمثل مصادر التمويل في مصدرين رئيسيين ومهمين، أولهما هو التمويل الداخلي الذي يعتبر مهم في كل من الاقتصاديات النامية والمتقدمة متمثلة في كل من المدخرات العائلية والحكومية وكذلك مدخرات قطاع الأعمال، بالإضافة إلى التمويل الذي يقدمه المصارف والبنوك. أما بالنسبة للمصادر الخارجية فهل متمثلة في تلك الاستثمارات الأجنبية سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك مختلف القروض الأجنبية ولكن هذه المصادر قد تشكل عبئاً على الدول النامية، نظراً للآثار التي تخلفها على اقتصادياتها متبعة كذلك مشكلة المديونية.

حظي الادخار باعتباره أحد أهم الظواهر الاقتصادية، بالاهتمام من طرف الباحثين منذ القدم لارتباطه بأهم المتغيرات الاقتصادية مثل دخول الأفراد واستهلاكاتهم المختلفة، حيث تكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام. لذا عملت الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق، وجذب هذه المدخرات وتجميعها، لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية. ولأنه يعتبر من أهم مصادر تمويل المشاريع التنموية لذا فإننا نجد بأنه قد تعددت المفاهيم حوله وتباينت أنواعه، وكما نجد أنه قد اختلفت التحاليل حول العوامل المؤدية أو المحددة للادخار، فلم يكن هناك بينها إجماع فكل هذه التباينات والاختلافات راجعة إلى الاختلاف الحاصل فيما بين المدارس الاقتصادية.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للادخار العائلي

ومتغيرات التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لقي موضوع الادخار اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في العقود الأخيرة، نظرا لما يمثله هذا المتغير الاقتصادي من أهمية بالغة على المستوى المحلي، من حيث ارتباطه بالاستهلاك من جهة، وبالاستثمار الخاص والحكومي من جهة أخرى، وما يتطلب من وراء ذلك من رسم خطط إستراتيجية لتنمية الادخار المحلي على مستوى قطاع العائلات والأعمال والقطاع العام.

يتفق معظم الاقتصاديين أن الاقتصاديات التي سجلت ارتفاع في مستوى الادخار من الناتج المحلي الإجمالي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، لذلك فان عملية البحث في فهم الأسباب التي تقف وراء تحقيق معدلات نمو الادخار في مختلف الدول والعوامل المؤثرة فيها وأهمية السياسات الاقتصادية في تحسين وضعية الادخار من المواضيع التي لقيت اهتماما واسعا خلال الفترة الأخيرة.

هناك توجه حديث لدى الاقتصاديين، يتمثل في ضرورة الاعتماد بشكل أساسي على الموارد الذاتية في عملية التنمية، وذلك عن طريق توفير قنوات وآليات لامتناس المدخرات المحلية وخاصة الادخار العائلي.

لذلك في هذا الفصل سنحاول إعطاء لمحة حول الادخار في الجزائر تطوره ودراسة وتحليل لبعض متغيرات التنمية الاقتصادية نسبة للادخار.

المبحث الأول: دراسة تطور الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

إن تنمية الادخار العائلي في الجزائر أمر في غاية الأهمية والسبب في ذلك يعود إلى أن هذا النوع من الادخار يشكل أهم عنصر من عناصر إجمالي الادخار المحلي لذلك فان تجسيد سياسات اقتصادية فعالة للتأثير على سلوك الادخار العائلي في الجزائر سوف يؤثر حتما على سلوك متغيرات اقتصادية أخرى الاستهلاك الاستثمار والتضخم.

المطلب الأول: تطور الادخار العائلي في الجزائر

إن الجزائر كغيرها من بلدان العالم النامية تتطلع إلى التنمية، فهي تلجأ إلى الخارج للاستدانة أو الاقتراض الخارجي، وهذا عند تراجع تدفق مداخيل الدولة من المصدر الأساسي للعملة والممثل في البترول ومنها تراجع مصادر التمويل الداخلي على العموم، ويمكن القول هنا في هذه الحالة أن الاستدانة أو كما يعرف باقتصاد المديونية، فهي لا تعد سياسة بعيدة المدى ولا يمكن اعتبارها كمصدر أساسي للتمويل نظرا لتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية وحتى تتعدى إلى السياسية، ويبقى هذا الحل أي اللجوء إلى المصادر الخارجية، كآخر حل ومخرج يتخذ، وذلك بعد الاستغلال الأمثل والعقلاني لمصادر التمويل الداخلية، وخاصة الادخار بمختلف أشكاله (الادخار العمومي، ادخار المؤسسات الإنتاجية وادخار العائلات)، ويعتبر الادخار المصدر الطبيعي و الأساسي رقم واحد لتمويل الاستثمارات، كما يعتبر مصدر غير تضخمي.

إن انخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة البترولية لسنة 1986، قد أدى إلى انخفاض وتراجع في صادرات البترول والذي يمثل مداخيل الدولة وعائداتها، وهذا ما أدى بالسلطات العمومية لذلك إلى اللجوء المتزايد للمديونية من جهة وإلى الضغط على المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى، ولعله لقلّة الاهتمام بالادخار الخاص بالعائلات (القطاع العائلي و المؤسسات الخاصة) وكذلك بسبب قلة فعاليته مقارنة بالقطاع العمومي، ومن نتائج ذلك اختلال التوازنات المالية، وكذلك النقدية وكان ذلك على مستوى السيولة الكبيرة للاقتصاد، حيث كان يقابله اختلال التوازن كذلك على مستوى سوق السلع والخدمات وما يقابله من ذلك من ازدهار للاقتصاد الموازي.

يهدف امتصاص السيولة الكبيرة والتخفيف من حدة اختلال التوازن في سوق السلع والخدمات، وكذلك على مستوى المالي والنقدي تم طرح وبإلحاق مسألة الادخار العائلي وادخار المؤسسات الخاصة، ويقصد بذلك (تمويل الاستثمارات الأجنبية).

وكما هو المعلوم، فإن الادخار في الجزائر يعد أساسا ادخار المؤسسات العمومية والمتمثل أساسا في (الجباية البترولية)، وإدخال المؤسسات الخاصة ويبقى نصيب العائلات من الادخار الخام متواضعا لأن نجاح عملية تعبئة ادخار هذا القطاع يتوقف على مدى التعرف على سلوك الادخاري عن هذه العائلات.¹

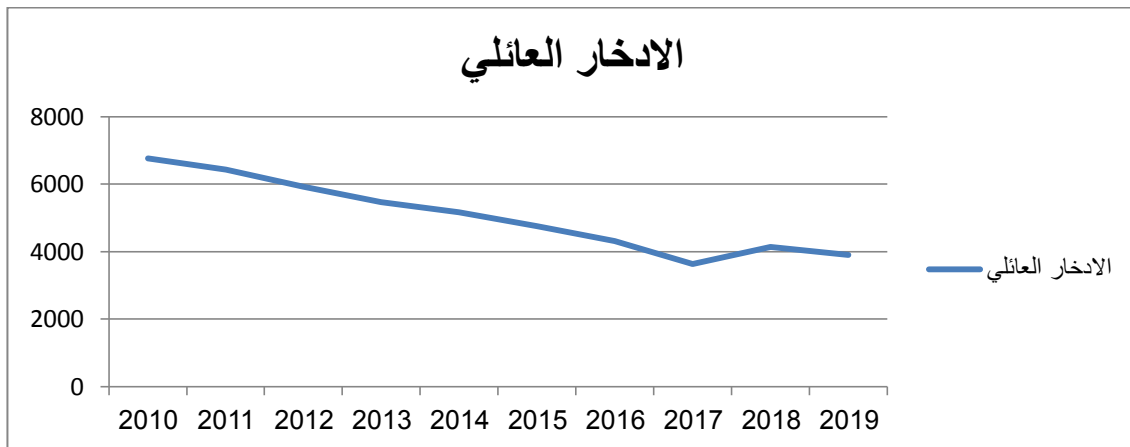
الجدول رقم 01: إحصائيات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019. الوحدة: مليار دينار جزائري

الادخار العائلي	الاستهلاك	الدخل	السنوات
6753	4043,1	10796,1	2010
6431,2	4470,7	10901,9	2011
5930,8	5123,9	11054,7	2012
5464,5	5674,4	11138,9	2013
5162,4	6167,0	11329,4	2014
4760,5	6750,3	11510,8	2015
4309,4	7328,5	11637,9	2016
3636,7	7913,9	11550,6	2017
4131,1	7348,4	11479,5	2018
3907,2	7442,5	11349,7	2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات

انطلاقا من معطيات الجدول رقم 01 يمكننا رسم منحى تطور الادخار العائلي في الجزائر

الشكل 02: منحى الادخار العائلي في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة

¹ جنيدي مراد، مرجع سبق ذكره، صفحة 86.

نلاحظ من الشكل رقم 02 الذي يوضح الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 حيث أن معدل الادخار العائلي بلغ سنة 2010 قيمة 6753 مليار دج ليأخذ أقصى ارتفاع له بقيمة 6431.2 مليار دج سنة 2011 أما سنة 2012 تنخفض قيمة الادخار العائلي إلى 5930.8 مليار دج وبقيمة 5464.5 مليار دج في سنة 2013 وسنة 2014 بقيمة 5162.4 مليار دج ليستمر في الانخفاض ويأخذ القيمة 4760.5 مليار دج سنة 2015 و القيمة 4309.4 مليار دج سنة 2016 وفي سنة 2017 انخفض إلى الأدنى بقيمة 3636.7 مليار دج وهذا الانخفاض راجع الى تدني مستويات الدخل الفردية وارتفاع ميل الأفراد إلى الاستهلاك ليرتفع إلى 4131.1 مليار دج سنة 2018 ليعود للانخفاض سنة 2019 إلى 3907.2 مليار دج.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للادخار في الجزائر

يمكن الاهتمام هنا على تحديد العوامل المحددة للادخار في مايلي¹:

أولاً: الناتج الداخلي الخام الحقيقي

لقد أكدت جميع النظريات الاقتصادية ومعظم الدراسات السابقة المتعلقة بالادخار، على الأهمية الكبيرة لهذا المتغير، فلو كان هناك ترجيحاً للمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الادخار، لكان الدخل (الناتج) في صدارة هذه المتغيرات، فالدخل له علاقة إيجابية وقوية في التأثير على الادخار، وإن معامل هذا التغير الذي يعبر عن الميل الحدي للادخار، له أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي.

ثانياً: متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي

بالرجوع إلى نظرية الدخل المطلق لكينز يتبين أنه توجد علاقة موجبة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والادخار، فزيادة متوسط الفرد من الناتج الداخلي الخام سيؤدي إلى ارتفاع معدل الادخار.

ثالثاً: رصيد الحساب الجاري إلى الناتج الداخلي الخام

يعتبر الحساب الجاري أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويضم الميزان التجاري، ميزان الخدمات وميزان التحويلات من جانب واحد، أي أنه يقيس الفرق بين الصادرات والواردات من سلع وخدمات، ويكون رصيد

¹ عمران سليمان، دراسة اقتصادية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة (2014-2019)، مرجع سبق ذكره، ص 61-62-63.

الحساب الجاري موجبا أو سالبا، ففي حالة تحقيق رصيد موجب (فائض)، هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل، بإمكانه استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب (عجز)، هذا يترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الإقراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وإن التحسن في رصيد الحساب الجاري سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام، ومنه زيادة الادخار. أي أن العلاقة بين رصيد الحساب الجاري ومعدل الادخار هي علاقة طردية .

رابعاً: سعر الفائدة الحقيقي

بداية نرى من الضروري الإشارة إلى أنه لا يوجد معدل الفائدة موحد على الودائع الادخارية على المستوى الوطني، وإنما يختلف ذلك حسب كل بنك، لذا سنستخدم معدل الأساس المصرفي الذي يحدده بنك الجزائر، والذي يعتبر كأساس لمعدل الفائدة المرجعي السنوي النقدي . من الناحية النظرية يفترض أن يؤدي سعر الفائدة الحقيقي، إلى زيادة عرض الأموال من المدخرين. وقد أشارت العديد من الأبحاث إلى تفاوت في درجة استجابة الادخار للتغير في سعر الفائدة، وفي كثي من الأحيان عدم الاستجابة، فبالنسبة للدول المتقدمة كان لسعر الفائدة الحقيقي تأثيراً إيجابياً وقوياً على الادخار وأنه ذو معنوية إحصائية مرتفعة، أما في الدول النامية فقد أثبتت معظم البحوث أن لسعر الفائدة تأثيراً إيجابياً ضعيفاً على الادخار. أي أنه ذو معنوية إحصائية منخفضة، وقد يرجع السبب في ذلك أن سعر الفائدة لا يتغير كثيراً في الدول النامية، وبالتالي لا يعكس التغيرات التي تطرأ على السوق النقدية (عرض النقود والطلب على النقود).

خامساً: معدل التضخم :

اعتبر الاقتصاديون التضخم من العوامل المؤثرة على الادخار بأنواعه، والسبب في ذلك يعود إلى أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار، يؤثر بشكل ملحوظ على القوة الشرائية للدخول، ومن ثم ينعكس تأثيرها سلباً على الاستهلاك والادخار .

سادساً: أسعار النفط

نظرياً يمكننا القول أن الادخار المحلي هو شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط، فارتفاع هذا الأخير سيترتب عليه زيادة العائدات النفطية، وبالتالي تراكم فوائض مالية متمثلة في الادخار الحكومي الذي هو جزء من الادخار المحلي للدولة. وبالمقابل فإن هبوط أسعار النفط سيؤثر على العائدات النفطية للدولة، وبالتحديد مداخل الجباية البترولية

محدثا خسائر مالية، بالتالي على الادخار الحكومي، ومنه التأثير السلبي على الادخار المحلي في الجزائر، فالعلاقة بينهما هي علاقة طردية.

سابعاً: رصيد الميزانية العامة للدولة

إن رصيد الميزانية الذي يعبر عن الفرق بين الموارد المتمثلة في الضرائب والاستخدامات المتمثلة في الإنفاق الحكومي والتحويلات، قد يكون موجبا، وقد يكون سالبا، معبرا عن مشكلة عجز في الميزانية، وإن عجز الميزانية العامة في الجزائر يؤدي إلى خفض الادخار الحكومي الجزائري وزيادة الاستهلاك الكلي، وهو ما يؤدي إلى خفض الادخار المحلي. كما أن تحقيق فائض في الميزانية العامة سيؤدي إلى الزيادة في الادخار الحكومي، وهو ما سينعكس على الادخار المحلي $BS=T-(G+R)$

ثامناً: حجم السكان وتوزيعه العمري والجنسي¹

لابد من إشارة حجم السكان يؤثر على السلوك الادخاري للفرد حيث أن تور الخصائص الاقتصادية والاجتماعية و الديمغرافية وارتفاع مستوى التعليم سوف يؤدي إلى إدراك الجمهور لأهمية الادخار مما يحدث تغيرا في النمط الاستهلاكي.

نظرية الادخار لدورة الحياة تقضي ضمناً أن الأفراد يدخرون لوقت تقاعدهم وذلك خلال سنوات عملهم. وتشير دورة الحياة أنه كلما ارتفعت نسبة فترة التقاعد إلى فترة الحياة زادت نسبة الدخل الذي يتوجب على الشخص أن يدخره ليضمن موارد تكفيه للإنفاق خلال فترة التقاعد. وبذلك فإن ارتفاع سن التقاعد المتوقع يؤثر سلباً على معدل الادخار والميل له؛ بينما من المتوقع أن يؤدي طول العمر إلى تأثير إيجابي. ويؤكد بعض الاقتصاديين أن الادخار والميل له تأثير بما يسمى بدورة الحياة نسبة التقاعد إلى فترة الحياة.

ويؤدي هذه الدورة أنه كلما زاد هذا المعدل زادا معدل الدخل الذي لابد للفرد من أن يدخره لضمان موارد كافية لنفقاته خلال فترة تقاعده، لذلك من المتوقع أن يؤدي ارتفاع سن التقاعد إلى تأثير سلبي على معدل الادخار والميل له، في حين يؤدي طول العمر المتوقع إلى تأثير إيجابي.

¹بطاهر على، مرجع سبق ذكره، ص182.

كما أجريت دراسات تتعلق بالتوزيع العمري للسكان لحساب معدل الاعتماد بين أفراد المجتمع، ويقصد بهذا المعدل نسبة الأطفال والعاجزين والمتقاعدين على اليد العاملة داخل الاقتصاد، للعلم أنه كلما زاد ارتفاع هذا المعدل كلما انخفض السلوك الادخاري للأفراد وبالمقابل تنخفض مدخرات الاقتصاد.

المطلب الثالث: وسائل تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر

عملية تعبئة المدخرات جعل منتجا ومساهما في التنمية الاقتصادية وهذا عن طريق تحويله إلى رأسمال عيني سواء القيام باستثماره في مشروع معين أو توجيهه إلى سوق رأس المال أو مؤسسات الوساطة المالية.

أولا: وسائل تعبئة وتوجيه الادخار العائلي

1. البنوك التجارية

إن للبنوك التجارية إمكانيات كبيرة تعمل على توليد الطاقات الادخارية وهذا عن طريق تعبئة الفائض النقدي المتوفر في المجتمع وتسهر على عمليات التوظيف الاستثماري والائتماني التي تقوم بها، والتي تعمل على تعظيم القدرات وتعزيز القنوات الادخارية بالشكل الذي يؤدي إلى جلب المداخل وزيادة الفائض الموجه من صفة ادخار إلى استثمار وكذا ترشيد القرارات الوظيفية والاستثمارية للوحدات الاقتصادية.

2. بنوك الاستثمار:

وهي البنوك التي تباشر عمليات تتصل بتجميع المدخرات وتنميتها واستثمارها، وكذا المشاركة في خطط التنمية وسياسات دعم الاقتصاد المحلي ويمكن لبنوك الاستثمار أن تنشئ شركات استثمارية أو شركات تزاوّل النشاطات الاقتصادية المختلفة.

ثانيا: أجهزة التعبئة والتجميع غير المصرفية:

1. شركات التأمين:

يعتبر التأمين وسيلة ادخارية هامة خاصة في الدول النامية حيث يتميز بصغر إقساطه نسبيا، مما يجعل الأفراد ذوي الدخل المنخفضة بمقدورهم الادخار للمستقبل ويتميز التأمين عن مختلف الأوعية الادخارية الأخرى في أنه يعتبر وعاء ادخاري منظم يدفع في شكل أقساط، مما يعطيها صفة الثبات والاستمرار.

2. شركات الاستثمار:

هي شركة تستهدف أساسا استقطاب مدخرات الأفراد وتوجيهها لتمويل المشاريع الاستثمارية، وتصدر هذه الشركات أدوات ادخارية في صورة شهادات، حيث يتم استخدام عوائدها في تمويل المشاريع التنموية وفي حالة تحقيق الأرباح فإنه يتم توزيع هذه الأخيرة على أساس نسب المساهمة.

3. صناديق الاستثمار:

تتيح صناديق الاستثمار فرصة لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار مدخراتهم في الأوراق المالية أو بعض الأصول العينية خاصة الأفراد الذين يملكون القدرة على استثمارها بأنفسهم وتمتاز هذه الصناديق بالنمو العالي من خلال تحقيق أرباح رأسمالية عالية.

- **السوق المالية:** تؤثر سوق الأوراق المالية على الميل للادخار، من خلال ما توفره من مجموعة كبيرة من الخيارات لأصحاب المدخرات لتوليد أصول مالية أكبر والمحافظة على تفضيلاتها كما توفر السوق أصولا تعتبر أكثر جاذبية من نواحي السيولة والعائد والمخاطر، ومن ثم فهي تشجع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح الادخار.
- **صناديق توفير البريد:** يعتبر صندوق توفير البريد من أقدم الأوعية الادخارية التي تعمل على تجميع المدخرات الفردية وكذا تشجيع محدودي الدخل على الادخار بما يؤدي إلى تنمية مدخرات القطاع العائلي، وبما يكفل زيادة قدرة الدولة على استثمار هذه المدخرات في المشاريع العامة، ويعد صندوق توفير البريد من أهم أوعية تجميع المدخرات الاختيارية للقطاع العائلي خاصة تلك المدخرات الصغيرة التي لا تجد لها سبيلا مباشرا للاستثمار فتتجه بسهولة نحو الإنفاق الاستهلاكي.

ثالثا: الادخار العائلي في المجالات الخاصة

يعتبر الوعاء العقاري من أهم الأوعية الادخارية الخاصة بالفرد، وكذلك يوجد وعاء آخر للادخار العائلي وهو التحسينات الزراعية متوسطة وطويلة الأجل في الأراضي الزراعية من قبل العائلات التي تعمل في

الزراعة، والوعاء الآخر الذي تلجأ إليه العائلات هو الاكتناز في شكل نقد مخزن في المنازل، أو شراء مجوهرات وذهب وأحجار كريمة والتحقق النادرة والمقتنيات التاريخية.¹

ويمكن إضافة إلى ما سبق من وسائل تعبئة الادخار ما يلي:

- ربط حجم الإصدار النقدي بتطورات الناتج المحلي الإجمالي والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية بهدف كبح التضخم واستقرار سعر الصرف؛
- التسويق المصرفي عن طريق الترويج والدعاية والإعلان والتعريف بالبنك وأنواع الحسابات والمكاسب التي يمكن أن يجنيها الأفراد من فتح الحسابات المختلفة (جارية، ادخار، استثمار)؛
- وضع برامج لتوعية الأسر بأهمية ترشيد الاستهلاك وتنمية قيم الادخار كضرورة تنموية؛²

المطلب الرابع: دور سياسة الادخار في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر³

لقد كان للادخار دور وأهمية بارزة في تفعيل تنمية الاقتصاد الجزائري، وتحريك عجلة النمو الاقتصادي الوطني.

أولاً: تحفز النمو الاقتصادي وتمويل برامج التنمية

يمثل الادخار أحد وسائل لتحقيق لنمو الاقتصادي في معظم الدول بمختلف مستوى اهتمام بما فيهم الجزائر والتي هي في أمس الحاجة لهذا الادخار من أجل تمويل الاستثمار، وقد صار الفرد الجزائري يعطي أهمية كبيرة للادخار مما له دور كبير في تمويل الاستثمارات وبالتالي زيادة في وتيرة الاقتصاد الوطني. من خلال المعطيات الواردة من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نلاحظ تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها في بالتقلبات الحادة في أسعار النفط.

¹ بري محمد أمين، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، مجلة الاقتصاد، العدد 10-المجلد، جامعة الشلف، سنة 2014، صفحة 205.206.

² خلافي إيمان نور اليقين، مرجع سبق ذكره، صفحة 91.

³ عمران سليمان، مرجع سبق ذكره، ص، ص 45 - 46.

ثانيا: التقليل من معدلات البطالة

إن الادخار يعمل على تقليل معدلات البطالة، وهذا من خلال إيجاد وظائف جديدة، نتيجة شروع مشاريع استثمارية جديدة بفضل هذه المدخرات. ومن خلال الاطلاع على صندوق البنك الدولي، نلاحظ أن معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة خلال، و ذلك لغياب الاستثمارات الجديدة التي تخلق مناصب العمل، إلى جانب التسريح للأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، وهذه العوامل ساعدت على تفاقم البطالة، وبذلك وصلت معدلاتها إلى مستويات مرتفعة، وهو ما ساهم في انتشار الفقر في أوساط العائلات الجزائرية، ويرجع هذا إلى اعتماد الحكومة على آليات تشغيل مختلفة، وضخ السيولة في الاقتصاد الوطني، من خلال تطبيق عدة برامج تنموية .

ثالثا: التخفيف من حدة التضخم

تبرز أهمية الادخار في التخفيف من حدة مصادر الضغط التضخمي الذي غالبا ما يصاحب عملية التنمية، فالجزائر اليوم يتسم اقتصادها بضالة مرونة دوال العرض في الأجل القصير. إن إحداث نزعات تضخمية تصيب النشاط الاقتصادي، غالبا ما تكون اختلاف التناسب بين الزيادة التغير في التيار الإنفاق النقدي والتغير في الحجم الحقيقي للسلع والخدمات، وإن ظاهرة التضخم من بين الإختلالات الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري كان لها آثار سلبية، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

رابعا: التخفيف من حجم المديونية الخارجية

إن الخلل بين الناتج الإجمالي المحلي والاستهلاك النهائي يؤدي إلى تزايد الاعتماد على العام الخارجي في تمويل الاستثمارات، مما يترتب عليه تزايد المديونية الخارجية إلى درجة قد تتعدى حدود الأمان. وهذه الأخيرة ليست حلا، حيث تعتبر مسكنا يتيح نقودا، ويكبل الدولة لسنوات كثيرة قادمة ويعوق النمو الاقتصادي. وكلما زاد حجم الموارد الخارجية كلما زاد حجم الادخار المحلي السالب في الاقتصاد. فالأضرار الناجمة عن الاستدانة تتمثل في تشييط الجهود الرامية إلى تعبئة الادخار المحلي الكامن، وإضعاف القدرة الادخارية المحلية. إن تحرك الاستيراد المكثف لرأس المال من الخارج يقيد ديناميكية حركة تجمع المدخرات وإعادة توزيعها، وبالتالي تتوجه المدخرات في نهاية المطاف نحو تسديد المديونية، وعليه فالعلاج لا يمكن في مجرد مزيد من تدفق الموارد الأجنبية، وإنما في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من جهة، وضبط الاستهلاك بشقيه الخاص والعام من جهة أخرى.

المبحث الثاني: الادخار العائلي والمتغيرات الاقتصادية للتنمية

اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية والبنك الدولي قمنا بتجميع إحصائيات الادخار ومتغيرات التنمية الاقتصادية على شكل جداول وترجمتها لمنحنيات بيانية ثم تحليلها وتفسيرها اقتصاديا.

المطلب الأول: الادخار العائلي والنمو الاقتصادي

عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة والنقصان تارة أخرى خلال السنوات العشر الأخيرة من فترة الدراسة 2010-2019 والسبب يعود لارتفاع أسعار البترول وانخفاضها، كون الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات من الدرجة الأولى، لجدول التالي يوضح ذلك.

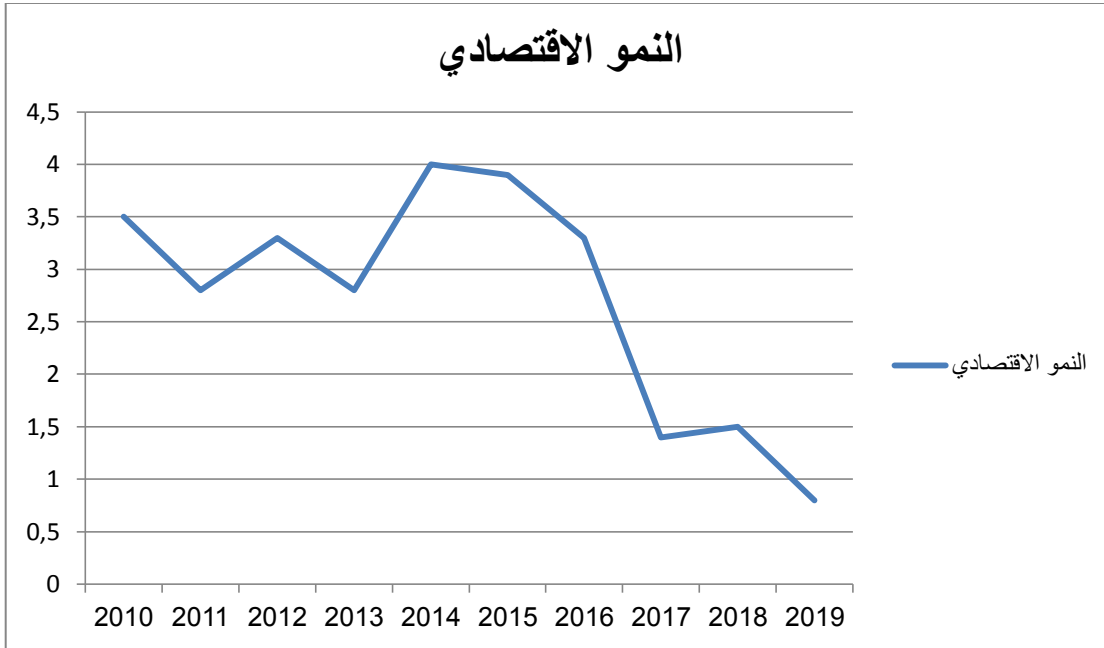
الجدول رقم 02: إحصائيات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019. الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	النمو الاقتصادي
2010	5.3
2011	8.2
2012	3.3
2013	8.2
2014	4
2015	9.3
2016	3.3
2017	4.1
2018	5.1
2019	8.0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

بناءا على معطيات الجدول رقم 02 يمكننا رسم منحى الذي يوضح نسبة تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2019.

الشكل رقم 03: منحنى النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة 2010_2019.

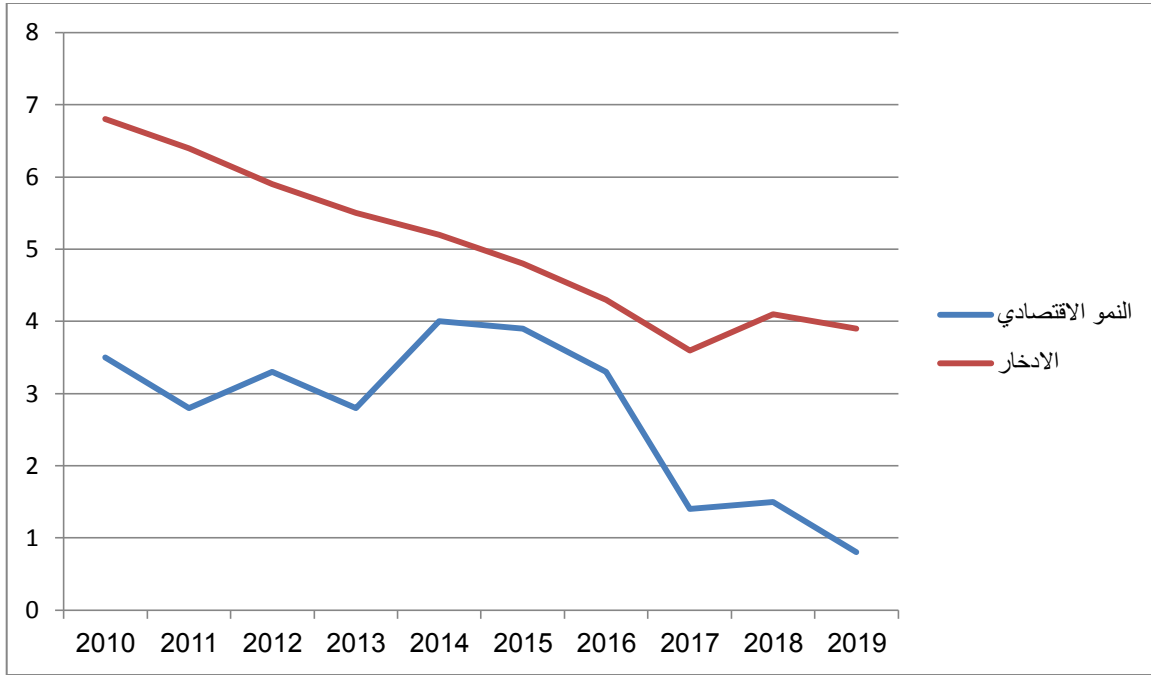


المصدر: من إعداد الطلبة

من الشكل رقم 03 يوضح أن معدلات النمو الاقتصادي بلغت سنة 2010 نسبة 3.5%، ليشهد انخفاضا بنسبة 2.8% سنة 2011، في حين ارتفع النمو الاقتصادي سنة 2012 بنسبة 3.3% لينخفض مرة أخرى سنة 2013 بنسبة 2.8% ثم عاد للارتفاع مرة أخرى سنة 2014 بنسبة 4% وهذا راجع إلى تحسن أسعار البترول وتحسن رأس المال ليعاود في الانخفاض بداية سنة 2015 بنسبة 3.9% ومتسمرا بقية السنوات ليشهد سنة 2019 انخفاضا كبيرا يصل إلى 0.8%.

اعتمادا على معطيات الجدول 01 والجدول 02 الخاصين بتطور الادخار العائلي والتنمية الاقتصادية يمكننا استنتاج الشكل رقم 04 الذي يوضح تطور النمو الاقتصادي بالنسبة لتطور في الادخار العائلي.

الشكل رقم 04: منحى الادخار العائلي بالنسبة للنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطلبة

من الشكل رقم نلاحظ انخفاض الادخار العائلي نتيجة لارتفاع الاستهلاك العائلي تزامنا مع ضعف الدخل المتاح، الذي أدى إلى تذبذب في نسبة النمو الاقتصادي وهذا ما يتماشى والنظرية الاقتصادية. ليستمر كل من الادخار العائلي والنمو الاقتصادي في الانخفاض إلى غاية بداية سنة 2017 بدأت الادخارات تشهد زيادة طفيفة في حين استمر النمو الاقتصادي في الانخفاض وهذا راجع للعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي وتراجع النمو بقطاع المحروقات وهو أيضا يتماشى مع النظرية الاقتصادية لتواجد العلاقة الطردية، حيث انخفاض الادخار يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وهذا نتيجة الاستهلاك العائلي التفاخري وارتفاع الأسعار، ارتفاع الادخار العائلي وانخفاضه يصاحبه ارتفاع وثبات في النمو الاقتصادي .

المطلب الثاني: الادخار العائلي والتضخم

شهدت معدلات التضخم في الجزائر تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، رغم تفاقم التدفقات النقدية بفضل السياسة النقدية الصارمة لتجنب توترات التضخم، كما وضعت الحكومة سياسة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية وهو ما سمح بخفض نسبة التضخم وبقائه في مستوى "معقول" بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات المعنية.

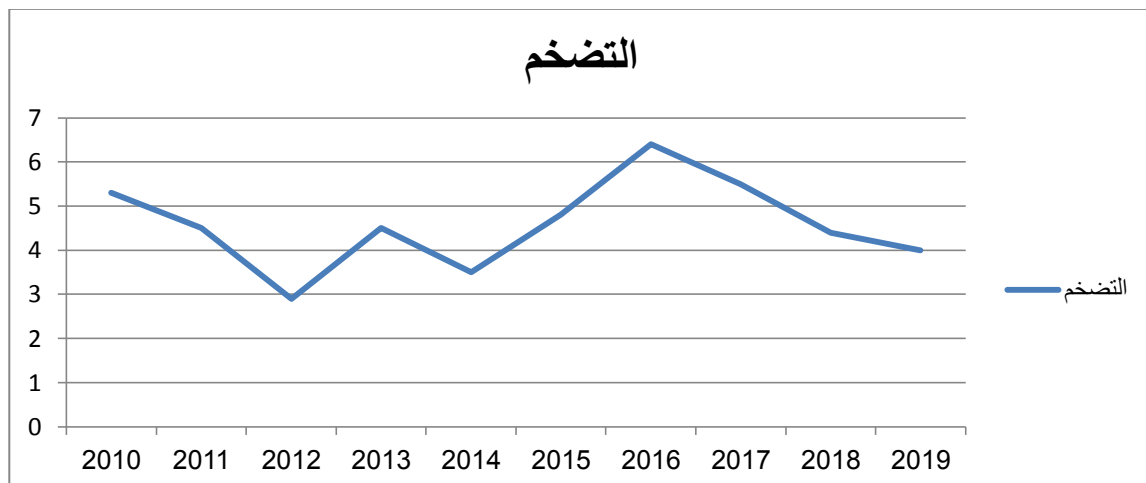
الجدول رقم 03: إحصائيات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 **الوحدة:** النسبة المئوية

السنوات	التضخم
2010	3.5
2011	5.4
2012	9.2
2013	5.4
2014	5.3
2015	8.4
2016	4.6
2017	5.5
2018	4.4
2019	0.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

بناء على معطيات الجدول رقم 03 يمكننا رسم منحى الذي يوضح نسبة تطور التضخم في الجزائر.

الشكل رقم 05: منحنى التضخم في الجزائر في الفترة 2010_2019.

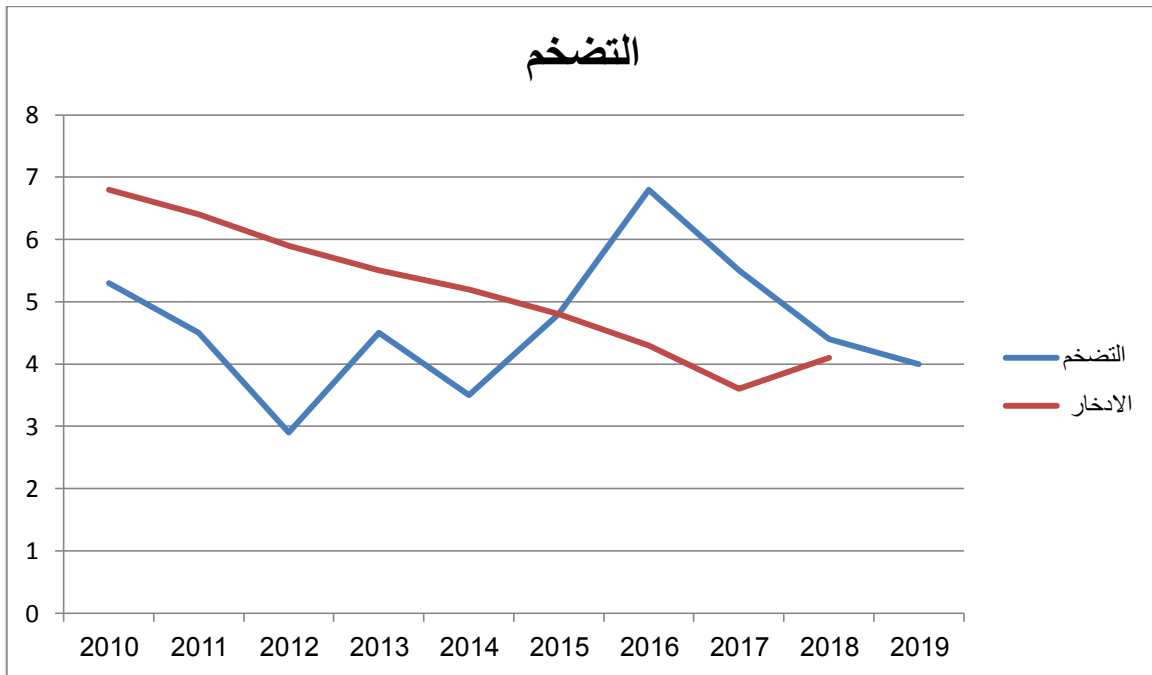


المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الشكل رقم 05 الذي يوضح نسبة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، إن نسبة التضخم في سنة 2010 بلغت 3,5%، وفي سنة 2011 انخفضت بنسبة حيث بلغت 5,4%، وشهدت انخفاض في سنتي 2011 و 2012 حيث وصل الانخفاض في الأخيرة بنسبة 2,9% وسرعانما بدأ بالارتفاع بداية سنة 2013 ليرجع إلى قيمة 4,5% وفي السنة التي يليها ينخفض بنسبة 3,5% ليحقق ارتفاع في سنتي 2015 و 2016 بنسبتي 4,8% و 6,4% على التوالي وهذا راجع إلى اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح، الأجور و تكاليف المنتج) من ناحية أخرى، ثم رجعت للانخفاض في السنوات الأخرى لتصل إلى 4% سنة 2019.

اعتمادا على معطيات الجدول 01 والجدول 03 الخاصين بتطور الادخار العائلي والتضخم يمكننا استنتاج الشكل رقم 06 الذي يوضح تطور التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010-2019 نسبة للتطور في الادخار العائلي بالجزائر.

الشكل رقم 06: منحى التضخم نسبة للادخار العائلي.



المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الشكل رقم 06 انخفاض معدل الادخار في الفترة 2010-2015 أدى إلى تدبذب في معدل التضخم وهذا راجع إلى ضعف القدرة الشرائية للأفراد مما يدفعهم للجوء إلى مدخراتهم للحفاظ على مستوى الاستهلاك وانخفاض الادخار العائلي نتيجة ما يتم تخصيصه من الدخل الفردي والقومي لأغراض الادخار، يستمر الادخار العائلي في الانخفاض إلى أدنى حد له سنة 2017 بالمقابل ارتفاع التضخم إلى أقصى حد له سنة 2016 وهذا يتماشى والنظرية الاقتصادية.

إن انخفاض الادخار ناتج عن الارتفاع العام للأسعار وضعف القدرة الشرائية فهذا احتمال يؤدي إلى انخفاض المدخرات العائلية، ارتفاع الادخار ارتفاع طفيف يقابله انخفاض التضخم وليستمر هذا الأخير في الانخفاض سنة 2019.

المطلب الثالث: الادخار العائلي والبطالة

كان من ضمن عمليات التحرير والاندماج في الاقتصاد العالمي هو ضرورة إشراك القطاع الخاص، فبدأت عملية إعادة هيكلة المؤسسات و خصوصيتها والتي نتج عنها ارتفاع معدلات البطالة بسبب عدم القدرة على المنافسة وغياب سياسة واضحة للتشغيل، ولعلاج هذا المشكل وابتداء من سنة 2001 تم اعتماد البرامج التنموية في الجزائر وزيادة الإنفاق الحكومي في جميع القطاعات وتحسين مداخل الدولة والهدف منه تخفيض البطالة.

الجدول رقم 04: تطور معدل البطالة

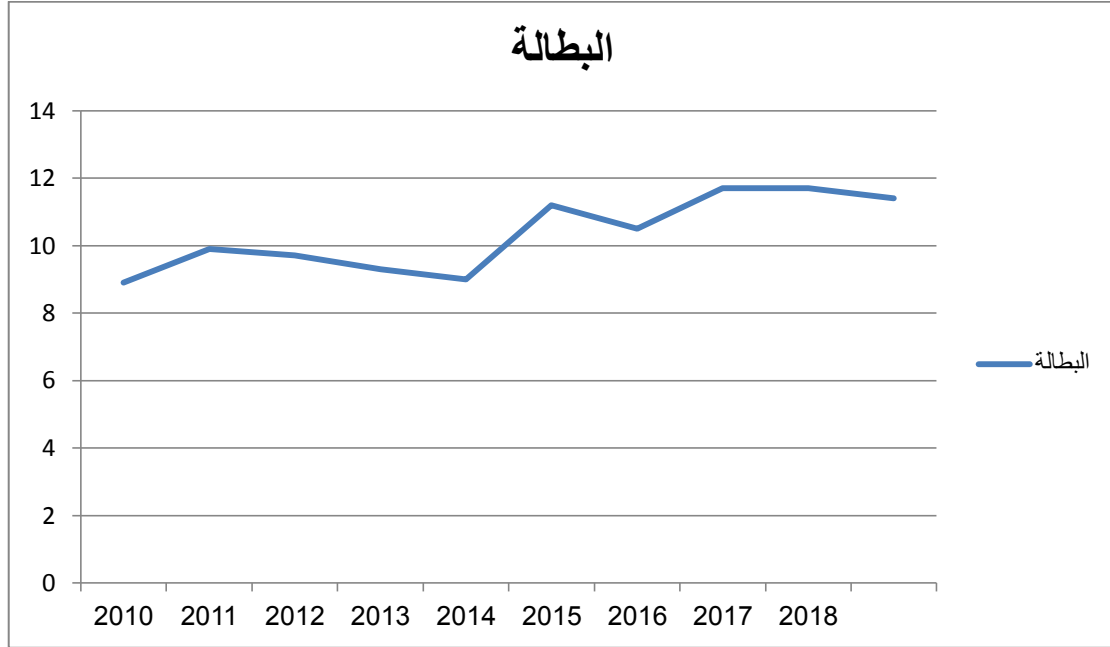
الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	البطالة
2010	9,8
2011	9,9
2012	9,7
2013	9,3
2014	9
2015	11,2
2016	10,5
2017	11,7
2018	11,7
2019	11,4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

بناء على معطيات الجدول رقم 04 يمكننا رسم منحى الذي يوضح نسبة تطور البطالة في الجزائر.

الشكل رقم 07: منحى البطالة في الجزائر في الفترة 2010_2019.

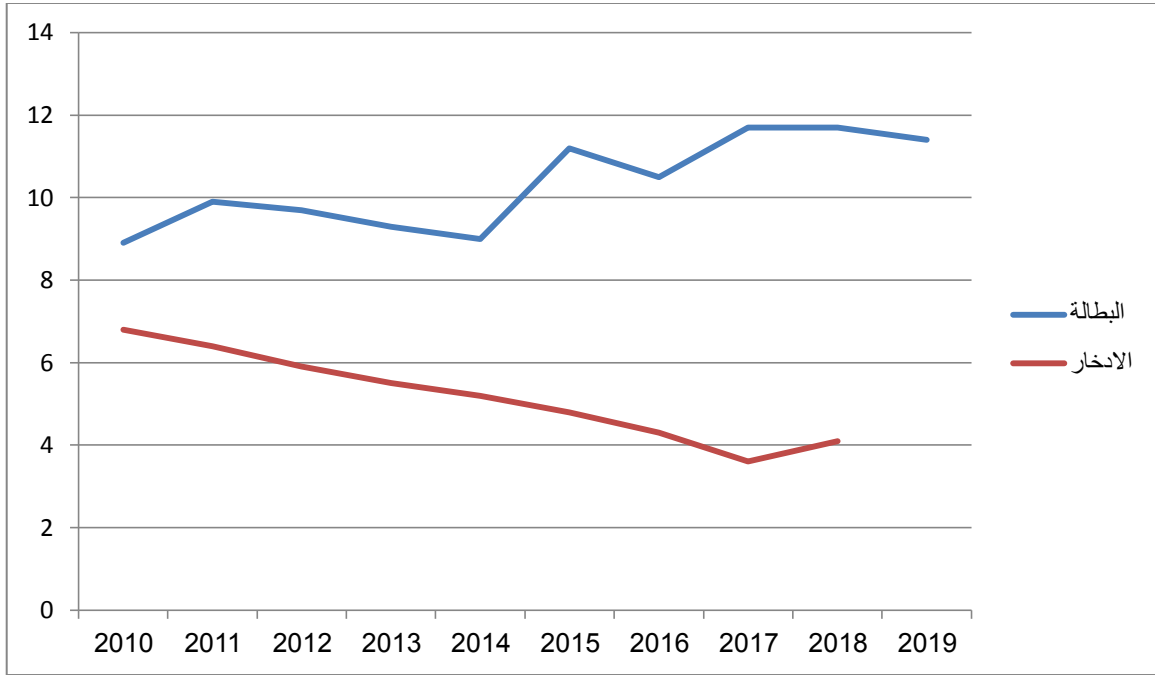


المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الشكل رقم 07 الذي يوضح نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، إن نسبة البطالة في سنة 2010 بلغت 9.8، وفي سنة 2011 ارتفعت حيث بلغت 9.9، وفي سنة 2012 انخفضت إلى 9.7، ثم انخفضت في سنة 2013 بلغت نسبة 9.3، ثم انخفضت إلى 9.1 في سنة 2014 وهذا راجع إلى مساهمة السكان في القوة العاملة، ثم عادت للارتفاع سنة 2015 بنسبة 11.1، وفي سنة 2016 بلغت نسبة 10.5، ثم ارتفعت في سنة 2017، 2018، حيث بلغت نسبة 11.7 راجع إلى زيادة عدد السكان، و عادت للانخفاض في سنة 2019 بلغت نسبة 11.4.

انطلاقاً من الشكلين (02-07) الخاصين بتطور الادخار العائلي والبطالة يمكننا استنتاج الشكل رقم 08 الذي يوضح تطور البطالة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010-2019 نسبة للتطور في الادخار العائلي بالجزائر.

الشكل رقم 08: منحى الادخار العائلي بالنسبة لمعدل البطالة في الفترة 2010-2019



المصدر: من إعداد الطلبة.

اعتمادا على الشكل رقم 08 نلاحظ انخفاض الادخار العائلي في الفترة 2010-2014 في المقابل انخفاض معدلات البطالة وهذا لا يتماشى والنظرية الاقتصادية، وهذا راجع إلى طبيعة المجتمع الجزائري، ثقافة الادخار و الوازع الديني الذي يحرم المعاملات الربوية و تفضيل المجتمع الجزائري الاكتناز، يستمر الادخار العائلي في الانخفاض و البطالة أيضا انخفضت نتيجة لمساهمة السكان في القوى العاملة، ثم ارتفعت نتيجة لضعف في جهاز الإدماج المهني وبرامج تشغيل الشباب في الفترة 2014-2015، يتواصل الادخار العائلي في الانخفاض ليرتفع بنسبة قليلة ويعود للانخفاض، ومن جهة أخرى معدل البطالة بقي مرتفع هذا راجع إلى للوضع الاقتصادي و الوضع السياسي (انخفاض النشاطات في قطاع الأشغال العمومية، التوترات السياسية).

المطلب الرابع : الادخار العائلي و معدلات الفائدة

سعر الفائدة هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي، ولسعر الفائدة تأثير سلبي على الاستثمار المحلي لسببين هما :ارتفاع سعر الفائدة يرفع التكلفة الحقيقية للائتمان،ارتفاع سعر الفائدة يقلل من القيمة الحقيقية للأصول المستثمرة، ويجعلها قليلة بالمقارنة مع السعر السائد في السوق مما يقلل الدافع على الاستثمار.

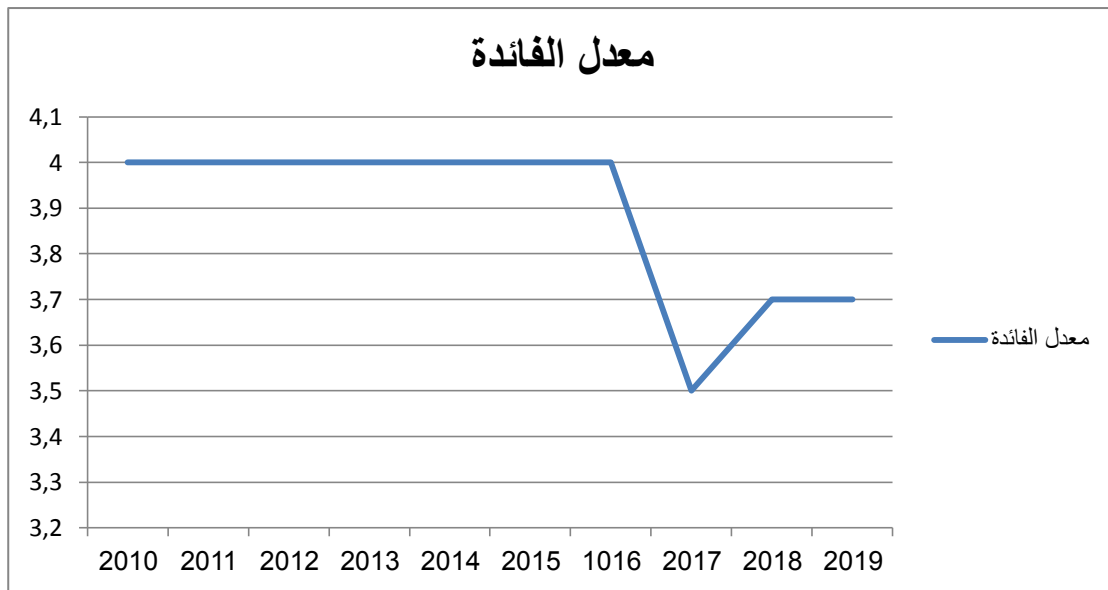
الجدول رقم 05: تطور أسعار الفائدة

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	معدلات الفائدة
2010	4
2011	4
2012	4
2013	4
2014	4
2015	4
2016	4
2017	3.5
2018	3.7
2019	3.7

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم 09: منحنى معدل الفائدة في الجزائر في الفترة 2010-2019

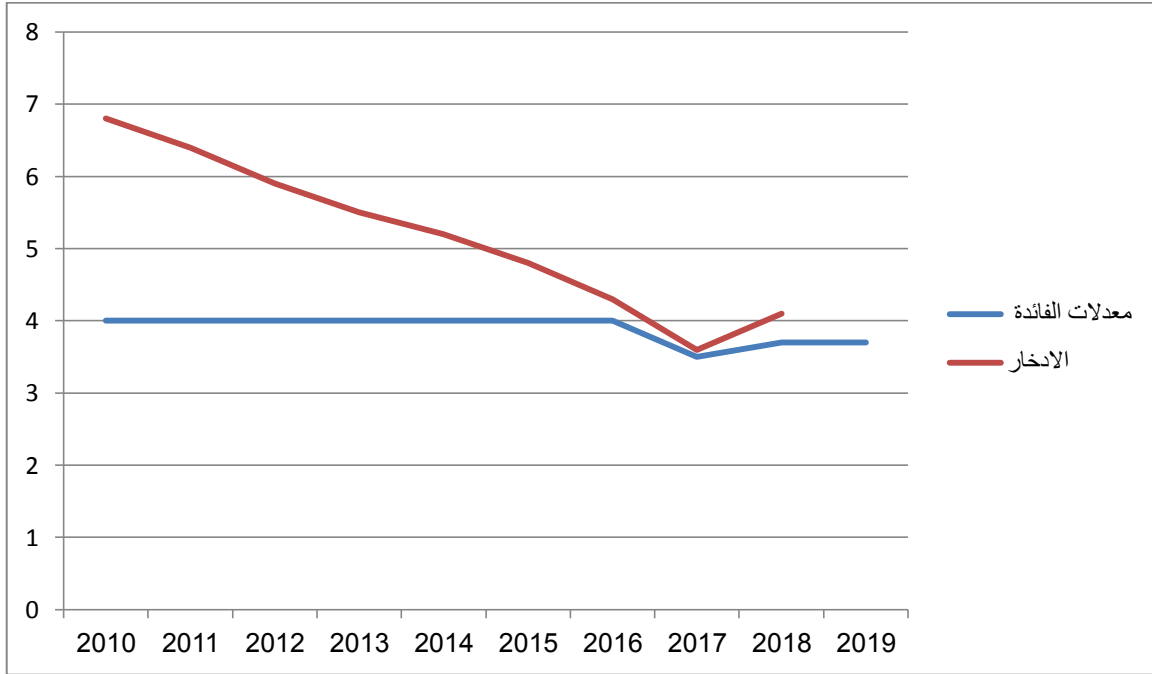


المصدر: من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الشكل رقم 09 الذي يوضح معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، ثبات معدلات الفائدة في السبع سنوات الأولى على التوالي من 2010 إلى غاية 2016 حيث بلغت نسبته 4% وهذا راجع إلى انتعاش في النشاط الاقتصادي وتحسن نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بوتيرة قوية ومستقرة، ثم انخفض في سنة 2017 بنسبة 3.7% وهذا راجع إلى تدهور أسعار النفط وعدم قدرتها على تغطية الإنفاق العام، ثم ارتفع إلى نسبة 3.7% في سنة 2018 و 2019 على التوالي.

اعتمادا على معطيات الجدول 01 والجدول 05 انطلاقا من الشكلين (02-09) الخاصين بتطور الادخار العائلي وأسعار الفائدة يمكننا استنتاج الشكل رقم 10 الذي يوضح تطور معدلات الفائدة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010-2019 نسبة للتطور في الادخار العائلي بالجزائر.

الشكل رقم 10: منحنى الادخار العائلي بالنسبة لمعدلات الفائدة في الجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ من الشكل رقم 10 انخفاض الادخار العائلي في الفترة 2010-2016 يقابله ثبات في معدل الفائدة هذا التحليل لا يتماشى والنظرية الاقتصادية ويرجع إلى أن الأشخاص يسحبون مدخراتهم عند معدل فائدة مرتفع وثابت خوفا من الانخفاض بناء عن توقعاتهم، يعود الادخار العائلي إلى الارتفاع سنة 2018 نتيجة لحصول الأشخاص على دخل أكبر إذا ما ادخر من دخولهم، أما معدل الفائدة انخفض وكذا الادخار سنة 2019.

المطلب الخامس: الادخار ومعدل الاستثمار

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك منذ انتهج سياسة الإصلاحات الاقتصادية قد اكتسبت خبرة لا يستهان بها و في ميدان تشريع وتنظيم

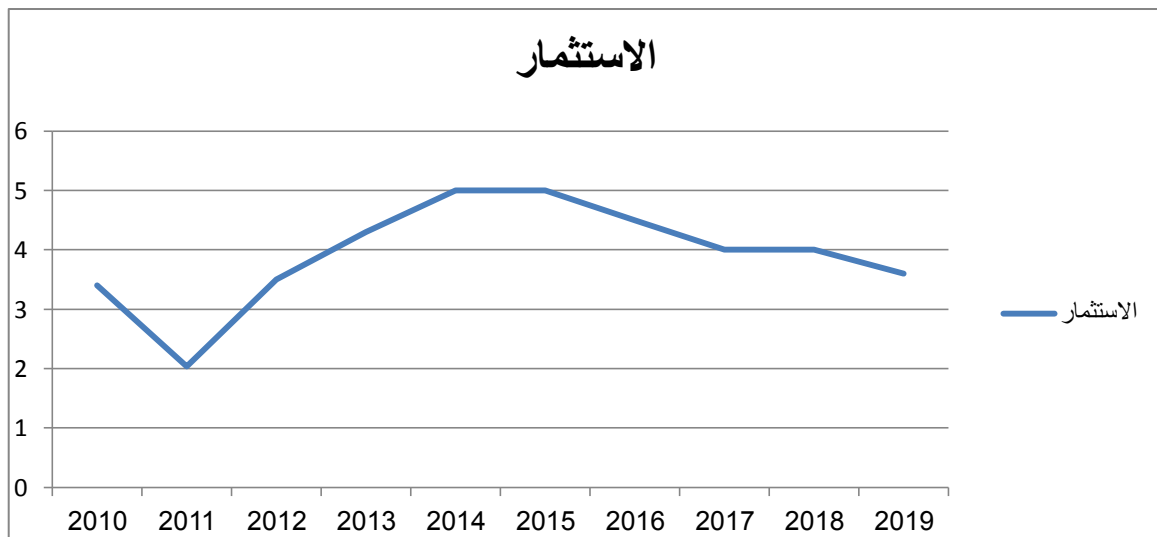
الاستثمارات فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين.

الجدول رقم 06: إحصائيات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	الاستثمار
2010	3.4
2011	2.4
2012	3.5
2013	4.3
2014	5
2015	5
2016	4.5
2017	4
2018	4
2019	3.6

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم 11: منحنى الاستثمار 2010_2019.

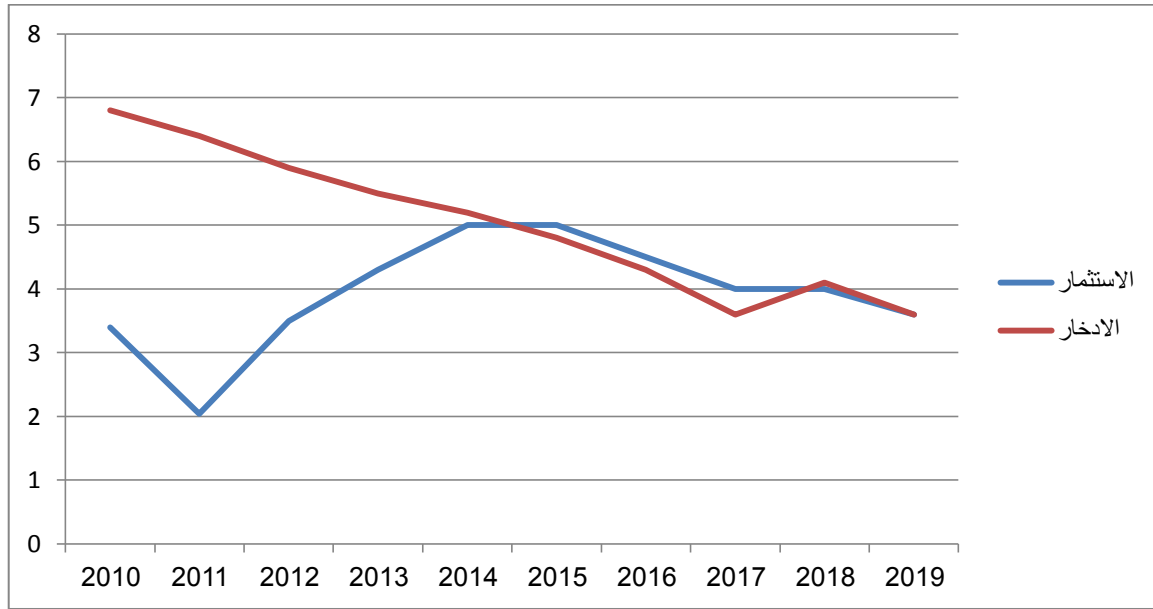


المصدر: من إعداد الطلبة

بناء على الشكل رقم 11 أن معدل الاستثمار بلغ نسبة 3,4 % سنة 2010 وانخفض سنة 2011 إلى 2,4% وهذا الانخفاض سببه عدم توفر البيئة اللازمة لتطويره وانتعاشه، ويشهد ارتفاع من جديد إلى 3,5% سنة 2012 ويستمر في الارتفاع إلى 4,3% ليبلغ ذروته القصوى سنة 2014 بنسبة 5% وثبات بنسبة 5% سنة 2015 وهذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع قيمة النفط والمحروقات هذا ما يزيد في تمويل الاستثمار لينخفض إلى 4,5% سنة 2016 ونسبة 4% سنة 2017 حيث بقيت النسبة ثابتة عند النسبة 4% سنة 2018 ويعود إلى الانخفاض سنة 2019 بنسبة 3,6% وهذا الانخفاض راجع إلى التراجع في الحصول على التمويل الاستثماري.

اعتمادا على معطيات الجدول 01 والجدول 06 انطلاقا من الشكلين (02-11) الخاصين بتطور الادخار العائلي ومعدلات الاستثمار يمكننا استنتاج الشكل رقم 12 الذي يوضح تطور معدلات الاستثمار في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2010-2019 نسبة للتطور في الادخار العائلي بالجزائر.

الشكل رقم 12: منحنى الادخار العائلي بالنسبة لمعدل الاستثمار



المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ من الشكل رقم 12 انخفاض الادخار العائلي في الفترة 2010-2011 يقابله انخفاض معدل الاستثمار وهذا لان الادخار هو مصدر الاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة وطردية، وفي الفترة 2016-2012 نلاحظ زيادة في الاستثمار وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وكذلك مختلف السياسات التي عرفت الجزائر في هذه الفترة، ومع استمرار انخفاض الادخار العائلي انخفض الاستثمار لتوجه الأفراد إلى الاكتناز والاحتفاظ بأموالهم ثم نلاحظ ارتفاع الاستثمار والادخار بين الفترة والفترة وهذا راجع إلى تقلبات أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع مداخل الدولة من العملة الصعبة وبالتالي زيادة حجم الادخار وهذه الزيادة تتحول إلى استثمارات سواء محلية أو أجنبية.

خلاصة :

إن الدراسة التطبيقية كانت خاتمة للدراسة التي تطرقنا إليها في السابق حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، فمن خلال هذه الدراسة التطبيقية نستطيع الحكم على الاقتصاد الجزائري في الفترة المدروسة أنه الادخار العائلي لم يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يعجز على تمويلها وهذا ما استخلصناه بدراستنا للعلاقة بينه وبين المتغيرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، على عكس النظريات الاقتصادية أما واقع الجزائر راجع إلى أن اقتصادها مبني على المحروقات فقط وتذبذبات أسعار النفط ووضع العائلات الجزائرية أنهم لا يفقهون الادخار العائلي.

وهنا للتذكير فإن هدفنا الرئيسي من هذه الدراسة هو الوصول إلى نموذج تحليلية وصفية للادخار العائلي في الجزائر و علاقته بمتغيرات التنمية الاقتصادية كظاهرة اقتصادية وفعالة أساسية بالمتغيرات الأخرى، أو الفعاليات الاقتصادية الأساسية الأخرى وهذا كالنمو الاقتصادي والاستثمار والاستهلاك وغيرها والتي بدورها تكون جانب من جوانب الاقتصاد الوطني.

خاتمة

خاتمة:

إن الهدف من دراستنا هذه كان محاولة منّ تسليط الضوء على عنصر مهم ضمن عناصر الاقتصاد ألا وهو الادخار العائلي، حيث قمنا بدراسة أهمية هذا الأخير في إحداث أو تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمته في تحقيق تراكم رأسمالي بدوره يدخل في عملية التمويل للمشاريع الإنمائية للاقتصاد والتي تحقق زيادة في مستويات الطاقة الإنتاجية للبلاد.

تكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام. لذا عملت الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق، وجذب هذه المدخرات وتجميعها، لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية. وقد تباينت قدرة الاقتصاد الوطني في توليد المدخرات العائلية بين الانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة (2010-2019)، ففضية التنمية الاقتصادية بعد مجتمعي على مستوى العالم المتقدم أو النامي حيث تعد هدفا تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على مدى البعيد التوظيف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش، أما الدول النامية فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقا لمعايير الصحية و التعليمية و الاجتماعية.

اختبار الفرضيات:

1. التنمية هي الزيادة الملحوظة في الناتج الوطني في فترة زمنية وهذا ينفي صحة الفرضية الأولى، ومنه التنمية الاقتصادية هي إجراءات وسياسات تغير في هيكل الاقتصاد الوطني.

2. تواجه التنمية الاقتصادية عقبات منها عدم الاستقرار السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة وتتطلب عملية التنمية تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم وهذا لا يتم بدون مناخ سياسي فعال بمنح الاستقرار الأمني لجذب المستثمرين وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية.

3. يتوجه الأفراد للادخار من أجل تكوين احتياطي للحوادث والظروف غير متوقعة مستقبلا والسعي إلى تكوين الثروة وتجميعها وهذا يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

4. يحدد الادخار العائلي سعر الفائدة حسب الكلاسيكي كلما زاد سعر الفائدة كلما زاد مستوى الادخار أما بالنسبة للدخل عبر كينز أن الدخل المتاح هو المحدد الأساسي لكل من الادخار والاستهلاك وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

5. الادخار العائلي لم يساهم في إحداث التنمية الاقتصادية في الفترة 2010-2019 نظرا للأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد وهذا ينفي صحة الفرضي الخامسة ومنه الادخار العائلي لم يحدث زيادة في معدلات الاستثمار التي بدورها تخفف من نسبة البطالة ومعدلات التضخم.

نتائج الدراسة:

محاولة تحليل تطور الادخار العائلي في الجزائر في الفترة 2010-2019 ، فقد كانت عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لأهمية الادخار العائلي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تميز الادخار في هذه الفترة بالانخفاض وهذا راجع إلى عدة أسباب منها: طبيعة المجتمعات الجزائرية في عدم تشجيع الادخار ولا يفقهون الادخار بالمعنى الاقتصادي بل يلجئون إلى الاكتناز أكثر شيء هذا لا يضيف شيء على التنمية الاقتصادية بل يعيق تحقيقها لأن لتحقيقها يتطلب توجيه المدخرات نحو الاستثمار الذي بدوره يزيد في نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية و يخلق قوى عاملة مما يساهم في تقليل أو الخفض في معدلات البطالة، بالإضافة إلى الجانب الديني الذي يحرم الادخار بفائدة المسمى بالربا، ومن هنا يمكن استخلاص أن الادخار في الجزائر في الفترة المذكورة سابقة لم يضيف شيء جوهري للتنمية الاقتصادية في الجزائر، هذا راجع إلى الركود الاقتصادي في قطاع المحروقات، والوضع السياسي المتمثل في التغيرات في الرئاسة و الحراك و توتر الجمهور.

التوصيات المقترحة:

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن صياغة التوصيات التالية:

1. يتعين على الجزائر إتباع سياسة التنمية الاقتصادية ذاتية التوليد وقابلة للاستمرار، بعيدا عن التأثيرات والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها، ويكون ذلك انطلاقا من استغلال الوفرة المالية الحالية لإحداث نهضة تنموية سليمة ومحكمة، ولن يتحقق ذلك إلا بتجديد الادخار المحلي وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة؛
2. إن اعتماد الجزائر على إيرادات المحروقات كمصدر رئيسي للثروة، يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجهها، وبالتالي يجب ترشيد استغلالها ورفع كفاءة استخدامها؛

3. تحسين أداء المؤسسات الادخارية العامة، مثل التأمينات الاجتماعية ومصلحة المعاشات و التقاعد، وذلك من خلال تحسين أدائها الاستثماري لمواردها المالية، بالإضافة إلى تنويع وزيادة مصادر الدخل المالية كي تشمل ادخارات غير إجبارية .

آفاق الدراسة:

وفي الأخير نود الإشارة إلى حقيقة مهمة، وهي أنه ليس هناك وصفة شاملة وجاهزة لأي قضية من قضايا التنمية، لذلك لا يمكننا الادعاء بأننا قدمنا بحثا متكاملا وشاملا لكافة جوانب وأبعاد موضوع علاقة الادخار بالاستثمار في الاقتصاد الجزائري، فمثل هذا الموضوع الهام يصعب الإحاطة به في بحث واحد، فهناك إشكاليات لم تتناولها الدراسة، وأخرى لم تتم معالجتها بعمق. هذه الإشكاليات تبقى تطرح نفسها كأفاق مفتوحة لأبحاث لاحقة، نذكر منها:

- دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول ومحددات الادخار والاستثمار؛
- دراسة أثر الضريبة على حجم الادخار العائلي والاستثمار؛
- ما مدى مساهمة الادخار العائلي في التقليل من معدلات البطالة.

قائمة المراجع

❖ الكتب:

1. أحمد بن عبد الكريم الحميدي، محمد بن عبد الله الجراح، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات، طبعة 1، 2010.
2. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، الطبعة 1، القاهرة 2014.
3. أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع.
4. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية تطبيقية، جامعة الإسكندرية 2000م.
5. محمد عبد العزيز عجمية، محمدي أليشي، التنمية الاقتصادية مفهومها _ نظرياتها _ سياساتها، الإسكندرية 2001.

❖ رسائل وأطروحات:

1. أسماء بن عيش، خروب بشرى، إشكالية تحقيق برامج الاستثمار المحلي للتنمية الاقتصادية في الجزائر بين العوائق والآفاق، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016.
2. أسماء عظيم، التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988، مذكرة شهادة ماستر علوم سياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر 2016-2017.
3. إيمان نور اليقين خلادي، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2011-2012.
4. الحنفي حرب، التخطيط التنموي الإقليمي في العالم الثالث، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1978.

5. جميلة قنا درة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2017-2018
6. خيرة طالي، نمذجة قياسية لدالة ادخار العوائل في ظرف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، فرع قياسي الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
7. سليمان عمران، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر 1990-2014، مذكرة ماستر أكاديمي، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، 2015-2016.
8. سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2012-2013.
9. شريف عروم، محددات الادخار والاستثمار دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية قياسي، جامعة ورقلة 2014-2014.
10. علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006.
11. مراد جنيدي، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال الانحدار الذاتي (VAR) 1970-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 2005-2006.
12. مولود كبير، الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1970-2004، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

❖ مجالات ودوريات:

1. أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02 جون، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة الجزائر 2015.

2. أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، العدد 2008، 06.
3. سامي زعباط، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر وآليات علاجها، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02، جامعة جيجل الجزائر 2018.
4. علي طالم، فيلاني بومدين، إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر_دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 06، جامعة يحي فارس المدية الجزائر، 2016.
5. محمد أمين بربري، العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسينة بن بوعلي، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013.
6. هارون العشي، المشاريع الاستثمارية العمومية مصادر وأساليب تمويلها دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2001، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة، العقيد الحاج لخضر باتنة، 2003.